دراسة مقارنة لممارسات التحفظ المحاسبى بين البنوك العاملة فى المنطقة العربية

د/ أسماء محمد إبراهيم عبد الرازق
مدرس المحاسبة
المعهد العالى للعلوم الادارية المتقدمة والحاسبات
drasmaamohamed@gmail.com

ملخص البحث

يهدف البحث للتعرف على مدى الاختلاف فى ممارسات التحفظ المحاسبى فى التقرير المالى بين نوعى البنوك الاسلامية والتقليدية، وذلك باستخدام عينة تضمنت136مشاهدة من البنوك الاسلامية والتقليدية فى المنطقة العربية على مدار الفترة من 2013حتى 2016. كما تم اختيار عينة فرعية تحكمية بحجم مشاهدات 204 مشاهدة لاجراء عدد من الاختبارات على مدار فتره تحليل اطول من عام 2012 حتى عام 2017. وتشير الادلة التجريبية الى ممارسة البنوك التقليدية لمستوى من التحفظ المحاسبى اعلى من البنوك الاسلامية يتبين من خلال اعتراف اكبر واكثر وقتية بمخصصات خسائر قروض بالنسبة للتغيرات فى الديون المعدومة.

الكلمات المفتاحية: التحفظ المحاسبى، البنوك الاسلامية، البنوك التقليدية، مخصصات خسائر القروض، الديون المعدومة.

[1] تقديم البحث في 2024/1/30 وقبول نشره في 2024/2/10

A Comparative Study of Accounting Conservatism Practices among Banks Operating in The Arab Region

Abstract

The paper aims to investigate the effect of the bank type (conventional vs. Islamic banks) on the level of accounting conservatism of the financial reporting in conventional vs. Islamic listed banks in Arab region using a sample contains 136 bank-year observations over the period (2013-2016), in addition to use judgmental sample contains 204 bank-year observations to make more tests over long period (2012:2017), we find that Islamic bank are less likely to use accounting conservatism relative to conventional banks. Due to more and timelier recognition of loan loss provisions relative to changes in loan charge off in conventional bank.

Keywords: accounting conservatism, Islamic bank, conventional banks, loan loss provisions,loan charge off.

1- المقدمة

أكدت الأزمة المالية الأخيرة على حقيقة انعدام شفافية التقرير المالي في القطاع المصرفي. وقد أشارت الدراسات في مجال المحاسبة المالية إلى أن التحفظ والوقتية يشكلان معًا مستوى معين من تحقيق الشفافية في التقرير المالي (Ball et al., 2000)، إلا أنه لا يوجد أدلة تجريبية كافية تناولت أثر الأزمة المالية العالمية على مستوى الشفافية مقاسه بمستوى التحفظ فى المعلومات الواردة في التقارير المالية.

ويعتبر التحفظ المحاسبي ذا أهمية كبيرة خاصة بالنسبه للبنوك فى ظل التعقيدات، وزيادة عدم التماثل في المعلومات، وسياسة التعتيم المصرفى، وخصوصيات التعاقد. كما يفضل المنظمون التحفظ المحاسبي في التقرير المالي لتجنب الانتقادات فى حالة تعثر البنوك. وفي الواقع يفضل المصرفيون ممارسة التحفظ المحاسبي بتكوين مخصصات خسائر قروض أكبر خلال فترات الرواج الاقتصادي (Leventis et al., 2013)

علاوة على ذلك، فان دافع البنوك لإدارة التغيرات في الأرباح، والحفاظ على مخاطر محفظة القروض لتجنب التدقيق التنظيمي regulatory scrutiny يمكن أن يؤدي بالبنوك إلى تضخيم مسموحات خسائر القروضLoan Loss Allowance بالميزانية العمومية، حيث تمثل مسموحات خسائر القروض مجموع مخصصات خسائر القروض للسنوات السابقة والمعالجة المحاسبية لصافي الديون المعدومة والاستردادات. وتحاول البنوك إدارة المعالجات المحاسبية لخسائر القروض على سبيل المثال، من خلال المبالغة في مسموحات خسائر القروض بهدف إنشاء دعامة احتياطية reserve buffers والحفاظ على نسبة رأس المال التنظيمى (Andreou et al., 2017)

ويعمل الدين كآلية رقابية والتي تؤثر على القرارات الإدارية بشأن التقارير المالية للمنشآت. ومن المحتمل أن تكون البنوك الدينية أكثر تحفظًا وتجنباً للمخاطره عن غيرها من البنوك الأخرى. اذ يتوقع أن يؤدي إطار حوكمة البنوك وقيود المساَءلة الأخلاقية لمديري البنوك الإسلامية للتخفيف من تعارض المصالح في هذه البنوك. وبالتالى يتوقع ان يعمل المديرون في هذه البنوك بطرق تتجنب التكاليف الاجتماعية والأخلاقية; ومن ثم تكون أقل احتمالاً لحجب الأخبار السلبية لتحقيق مكاسب شخصية .(Abdelsalam et al.,2016; Al-Abbad, 2016)

وبناء على ذلك، يتوقع أن يعطى المديرون في البنوك الإسلامية الأولوية للخيارات الأخلاقية في القياس والإفصاح عن المعاملات المالية. اذ تؤدى قيود المساءلة الأخلاقية القوية إلى تكاليف وكالة أقل في البنوك الاسلامية مع تخفيض سلوك المخاطرة من زيادة التحفظ المحاسبى.

2- مشكلة البحث

ادت تداعيات الازمة المالية لزيادة الحاجة لتقيد انتهازية المديرين والتحيز للتفاؤل فى التقرير المالى، اذ يتزايد الطلب على المعلومات المحاسبية القابله للتحقق فى حالة عدم تماثل المعلومات ووفقًا لـ Watts, 2003[1] يتم موازنة counterbalanced التقارير المالية الانتهازية بالتحفظ المحاسبي فيما يتعلق بعدم تماثل المعلومات، وذلك للحاجة إلى تقارير محاسبية يمكن التحقق منها. وينتج عن ذلك الحاجة للحد من التقرير الانتهازي (المتحيز) من جانب البنوك. وبالتالى الطلب على التحفظ المشروط من المحتمل ان يكون اكبر بين البنوك الاسلامية مقارنة بالبنوك التقليدية.

وبموجب تكاليف الضرائب كدافع للتحفظ، فمن المرجح أن يتأثر التقرير المالي في البنوك الإسلامية بالمدفوعات اللازمة لأداء الزكاة. وفى المطلق، يكون للشركات الدافع لاستخدام التحفظ المحاسبي لتأجيل الدخل وتخفيض القيمة الحالية للضرائب. وتؤدى هذه الدوافع في المتوسط إلى تخفيض قيمة صافي الأصول. وبالإضافة إلى ضرائب الشركات يطلب من البنوك الإسلامية دفع الزكاة، مما يعني وجود دافع أكبر لدى البنوك الإسلامية للتحفظ في التقرير المالي عن البنوك التقليدية. بالإضافة الى ما سبق، فعادة ما ينظر للأفراد المتدينين على انهم أكثر عرضة لتجنب المخاطر عن غيرهم. كما يكون مديرو الشركات ذوي التوجه الديني أقل احتمالاً للتعرض للدعاوى القضائية الجماعية. ويفترض أن إحدى الآليات المتاحة لتجنب المديرين للتقاضى هو التقرير المتحفظ عن المستحقات وذلك لتخفيض الدخل وصافي الأصول (Al-Abbad, 2016). ويمكن القول بان احد الاليات المتاحة لتجنب المديرين التعرض للتقاضى هى من خلال التقرير المتحفظ عن المستحقات وذلك بتدنية الدخل وصافى الاصول وبالنظر الى خضوع البنوك لقواعد الشريعه مما استدعى طرح التساؤلات التالية:

- ما مدى قيام البنوك المصرية والعربية بممارسات التحفظ المحاسبى فى التقرير المالى فى ظل الظروف الاقتصادية المعاصرة ؟
- هل يوجد اختلاف فى مستوى القيام بممارسات التحفظ المحاسبى فى التقرير المالى بين نوعى البنوك الاسلامية والتقليدية؟

3- هدف البحث

يهدف البحث إلى توسيع نطاق الدراسات القائمة في مجال البحث حول كيفية تأثير الأزمة المالية العالمية على مستوى ممارسة التحفظ المحاسبى في القطاع المصرفي، والذي تعرض إلى خسارة مبالغ

[1] As cited in (Molenaar, 2009)

طائلة في شكل قروض متعثرة وديون معدومة مما أثر بشكل كبير على الأسواق المالية واستقرار النظام المالي ككل.

4- اهمية البحث

أصبحت الصناعة المصرفية محل اهتمام كبير ليس فقط لخصائصها الفريدة، ولكن أيضًا لتأثيرها الكبير على الاقتصاد الكلي خلال الأزمة المالية العالمية، ويعد أثر هذه الخصائص على شفافية التقرير المالي في البنوك ملحوظ جدًا خلال فترات الأزمة المالية العالمية، ومع ذلك يوفر التحفظ المحاسبي الحذر اللازم عند إعداد التقارير والقوائم المالية في ظل ظروف عدم الاستقرار ويؤدي إلى تحقيق الشفافية في التقرير المالي للقطاع المصرفى الذى يتسم عملياته بالتعتيم.

ويساهم البحث بذلك في الإضافة للجدل المحاسبي القائم حول تداعيات الأزمة المالية على شفافية المعلومات الواردة في التقارير المالية حيث نتج عن الانهيار الاقتصادي دوافع بديلة للتقرير المالي وبذلك توفر الدراسة نظرة واضحة حول ما إذا كانت ممارسات القياس المحاسبى (من خلال مدى وجود التحفظ المحاسبى) قد تغيرت مما أثر بشكل إيجابي على شفافية القطاع المصرفي إزاء الصدمة الاقتصادية التي تعرض لها الاقتصاد العالمي.

5- منهجية وحدود وخطة البحث

يسير البحث كدراسة تطبيقية تهدف للتعرف على مدى الاختلاف فى ممارسات التحفظ المحاسبى فى التقرير المالى بين نوعى البنوك الاسلامية والتقليدية. وسوف يستكمل البحث كما يلى:

5-1- تعريف وقياس التحفظ المحاسبى(Prudence (Conservatism

5-2- دوافع ومبررات الحاجة للتحفظ المحاسبى فى القطاع المصرفى

5-3- التحفظ المحاسبى فى الاعتراف بخسائر القروض

5-4- الدراسة التطبيقية

5-5- الخلاصة والتوصيات ومجالات البحث المقترحة

5-1- تعريف وقياس التحفظ المحاسبى(Prudence (Conservatism

توفر المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً GAAP هيكلا يضع قيوداً للتحقق. ومن حيث الممارسة العملية، يرجع جزء من القابلية للتحقق الى تطبيق ارشادات GAAP والجزء الاخر نتيجة لسياسة التفاوض بين الوكلاء (المديرون) والاصيل (المساهمون والدائنون) والوسطاء (المراجعون والمنظمون). ولذلك، يختلف الطلب على القابلية للتحقق داخل الـGAAP عبر الشركات، والذي يتم تحديده داخليا بناءاً على

درجة الفصل بين الملكية والادارة. فكلما زاد الفصل بين الملكية والادارة كلما زاد الطلب على التحقق الخارجى من التقارير المالية (Nichols et al.,2009) .

وقد اشار (Christensen and Demski, 2003 as cited in Nichols et al, 2009) الى ان قابلية التقارير المالية للتحقق من قبل الاطراف الخارجية باعتبارها مصدراً للمعلومات تعتبر ميزة تنافسية لها مقارنة بمصادر المعلومات الاخرى. وتقيد القابلية للتحقق من تلاعب المديرين بالتقرير المالى لانها تقيد مدخلات النظام المحاسبى باستخدام المعلومات القابلة للتحقق منها، بما يؤدى الى زيادة موثوقية المعلومات المحاسبية. ويتوقف الطلب على القابلية للتحقق فى التقرير المالى على ما إذا كانت المعلومات تعتبر اخباراً جيدة أم سيئة. وبالتالى يتم الربط بين خصائص التحفظ والقابلية للتحقق كاحدى الخصائص النوعية المحسنة لجودة المعلومات المحاسبية فى الاطار المفاهيمى الحالى. وبناء على ذلك، عرضت دراسة (Nichols et al.,2009) وجهات نظر الباحثين حول تعريف التحفظ. إذ عرف (Basu.,1997) التحفظ بالدرجة الاعلى من القابلية للتحقق عند الاعتراف بالاخبار الجيدة باعتبارها مكاسب والدرجة الاقل من التحقق بالنسبة للاخبار السيئة باعتبارها خسائر. كما اشار Watts,2003) الى ان التحفظ المحاسبى يحد من الانتهازية الادارية فى التقرير المالى من خلال تقييد التحيز للتفاؤل من قبل المديرين، مما يسهل من كفاءة التعاقد بين الشركة واصحاب المصالح من خلال الاخذ فى الاعتبارعدم تماثل المعلومات والمكافات الادارية.

كما اوردت دراسة (Al Attar et al.,2016) عدة تعريفات تناولها الباحثون للتحفظ المحاسبى. إذعرف Xie et al., 2012) التحفظ المحاسبي بانه يتم الاعتراف بالقيم الاقل للأصول والأرباح كلما أمكن بالإضافة إلى القيم الاعلى للمصروفات والالتزامات المالية. وبالتالي يجب تسريع الاعتراف بالمصروفات، بينما يتم تاجيل الاعتراف بالأرباح مع تفضيل التقييم المتدنى للأصول واستخدام الطرق المحاسبية التي تؤدي الى تخفيض الدخل. ومن الامثله على ذلك، الاعتراف بمصروفات البحوث والتطوير كمصروفات خلال فترة إنفاقها بالمقارنة برسملتها وتوزيع هذه المصروفات على مدى عدة سنوات، بالإضافة إلى تسريع الاهلاك أو التقييم الأقل للعمر الاقتصادي للأصل، إلى جانب عمل مخصصات أكبر للديون المشكوك فيها والالتزامات عن الضمان warranty liabilities.

كما عرف (Beaver &Rayan., 2005) التحفظ المحاسبي بإعتباره تخفيض القيمة الدفترية لصافي الأصول مقارنة بقيمتها السوقية، وهو ما يتفق مع تعريف (Roychowdhury & Watts.,2007) بإن التحفظ المحاسبي يعنى تخفيض القيمة الدفترية لصافي الأصول. وقد أوضح الكاتبان بأن المحاسبة التقليدية ركزت على قياس قيمة صافي الأصول والتغيرات التي تحدث فيها داخل الشركة، بينما أهملت

التغيرات التي تحدث في قيمة الشركة نفسها، وأهملت ايضاً التغيرات الناتجة عن الفرق بين القيمة السوقية للشركة وقيمة صافي أصولها.

كما أشار (Givoly et al., 2007) إلى أن التحفظ يلعب دوراً رئيسياً في النظرية المحاسبية والممارسة على حد السواء. إذ يتضح من التعريفات السابقة ان هناك تفسيرين لممارسة التحفظ المحاسبى اشارت إليهما دراسة (Al Attar et al.,2016)، أولهما يمكن تفسيره عمليًا بميل المحاسبة إلى طلب درجة أعلى من التأكد عند الاعتراف بالأخبار الجيدة (المكاسب)، وليس مطلوبًا نفس درجة التأكد عند الاعتراف بالأخبار السيئة (الخسائر) (Basu, 1997). وبالتالي فإن التحفظ هو شرط عدم التماثل فى القابلية للتحقق عند الاعتراف بالمكاسب والخسائر. ويسمح هذا التفسير ببعض درجات التحفظ، وبالتالي كلما كان الفرق بين درجة التحقق بالمكاسب مقارنة بالخسائر أكبر كلما كان هناك درجة أعلى من التحفظ المحاسبي.

اما التفسيرالاخر وفقاً لـ(Smith & Skousen, 1987) فيستند على أنه يفضل المحاسبون الطرق المحاسبية التي تؤدى إلى أظهار قيم أقل لحقوق الملكية. إلا أن مجلس معايير المحاسبة المالية FASB رفض وجهة النظر البديلة على مستوى الإطار المفاهيمي، بالإشارة إلى أن التحفظ المحاسبي لم يعد يتطلب تأجيل الاعتراف بالدخل حتى تظهر الأدلة المناسبة، أو تبرير الاعتراف بالخسائر قبل ظهور اى دليل عليها أيضًا. ورغم موقف الـFASB وشرعيته، إلا أن وجهة النظر هذه لا تتمشى مع الممارسات المحاسبية، حيث أشار (Basu, 1997) الى أن طريقة القسط الثابت في حساب إهلاك الأصول هى الأكثر استخدامًا في الشركات الأمريكية عن طريقتى الاهلاك المعجل.

كما عرف الـ FASB في قائمة مفاهيم المحاسبة المالية رقم 2 [(2)] التحفظ المحاسبى بأنه رد الفعل المعقول rational reaction تجاه حالة عدم التاكد. وجاء هذا التعريف كمحاولة للتأكيد على أنه تم الاخذ فى الاعتبار عدم التأكد والمخاطر الكامنة في الأعمال بشكل كاف. ولم يوضح هذا التعريف بأي شكل من الأشكال "رد الفعل المعقول" ولم يوضح طريقة "رد الفعل" التى توكد على انه تم أخذ المخاطر في الاعتبار.

ويعتبر مفهوم التحفظ المحاسبى مفهوماً متاصلاً فى العديد ان لم يكن غالبية المعايير الدولية للتقرير المالى IFRS، ولكنه دائما ظل وسيظل محل جدل[(3)]، حيث تضمن الاطار المفاهيمى الصادر عام

(2) Statement of Financial Accounting Concepts, SFAC No. 2

(3) https://www.ifac.org/global-knowledge-gateway/business-reporting/discussion/never- ending-story-prudence-and-ifrs

1989 من قبل لجنة IASC[4] السابقة لمجلس معايير المحاسبة الدولية IASB التحفظ جنباً الى جنب مع الحيادية باعتبارهما من الخصائص المرغوب فيها للتقارير المالية.

ويتطلب تعريف التحفظ فى الإطار المفاهيمى السابق ان يتم الاعتراف بالايرادات فى القوائم المالية فقط عندما يتم اثباتها فى الدفاتر، اى عدم الاعتراف بالارباح المتوقعة ولكن يتم الاعتراف بجميع الخسائر المتوقعة. وبناء على ذلك عرف (Al Attar et al.,2016) التحفظ المحاسبى بأنه عدم الاعتراف بالارباح المتوقعة ولكن يتم الاعتراف بجميع الخسائر المتوقعة. ويعني ذلك عدم الاعتراف بالارباح المتوقعة قبل أي وجود قانوني للإيرادات التي تتولد عنها وقبل تحققها. ولا يعنى التحفظ هنا أن جميع التدفقات النقدية يجب الحصول عليها قبل الاعتراف بارباحها. فعلى سبيل المثال، يتم الاعتراف بمبيعات الائتمان، ولكن ينبغي ان يكون هذا التدفق النقدي قابلاً للتحقق.

ووفقاً لدراسة (Măciucă et al.,2015) فقد عرف الـ FASB التحفظ باعتباره الانعكاس الجيد لعدم التاكد. ويتطلب[5] PRC GAAP انه يجب ممارسة التحفظ عند التوكيد والقياس والتقرير عن المعاملات والقضايا، بحيث لا يكون التقرير عن الاصول والدخل مبالغاً فيهما، كما لا يكون التقرير عن الالتزامات والتكاليف متدنياً. ويتفق هذا مع تعريف (Abdelsalam et al., 2016) للتحفظ بإنه مفهوم هام للتقييم في المحاسبة، والذي يتطلب من المحاسبين توخى الحذر إذا كانت أرقام القياس غير مؤكدة.

وفى ظل الإطار المشترك للـ FASB /الـIASB لعام 2010 تم استبعاد مفهوم التحفظ لتعارضه مع الحيادية وذلك بعد نقاشات طويلة، حيث اشارت الفقرة. BC3.27–BC3.29 الى استبعاد التحفظ كأحد اوجه الموثوقية وإحدى الخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبية فى الاطار الصادر عام 1989. وعند استبدال الموثوقية بالتمثيل الصادق لم يتم اعتبارالتحفظ أحد سمات التمثيل الصادق وتم استبعاده بحجة انه يتعارض مع مفهوم الحيادية (FASB,2010). كما شدد الإطار المفاهيمي للـ IASB على الحيادية كخاصية هامة للمعلومات والتي تعد أحد مكونات التمثيل الصادق، بالإضافة إلى الاكتمال والخلو من الأخطاء. ومع ذلك، فقد واجهت هذه النظرة تحديًا قبل وبعد إصدار الإطار المفاهيمي والعمل على فهم طبيعة التحفظ، وكيف يمكن أن يتسق مع الإطار المفاهيمي.

وقد قام رئيس مجلس الـ IASB في سبتمبر 2012 بوصف فكرة التحفظ على أنها "الحس السليم" " plain common sense، الا أنه لا يزال غير واضح كيفية يمكن تضمين هذه الفكرة في الإطار المفاهيمي حيث أنها تتعارض مع التمثيل الصادق. ومؤخرًا، أشار الفريق الاستشاري الأوروبي

[4] International Accounting Standards Committee

[5] المبادئ المحاسبية المقبولة بشكل عام في جمهورية الصين الشعبية."

(EFRAG European Financial Reporting Advisory Group [6]) في نشراتهم أنه لابد من إعادة النظر في الإطار المفاهيمي لكي يتم النظر صراحة في دور التحفظ في إعداد التقارير المالية (Lim et al., 2014).

وعلى خلفية الازمة الاقتصادية، تم ايقاف مشروع التقارب بين الـ FASB /الـIASB، واستكمل الـIASB مشروع الاطار بدون الـ FASB حيث تم تقديم ورقة للمناقشة عام 2013. كما لاحظت المجموعة الاستشارية الاوربية لاعداد التقارير المالية وجهات نظر متنوعة حول الرغبة فى التحفظ. وفى وقت لاحق من عام2013 حاول بعض الاعضاء دفع مجلس IASB مرة اخرى نحو اعادة التحفظ للاطار المفاهيمى وإعادة ادراج التحفظ فى مسودة المعايير[7]. وبالنظر الى وضع التحفظ المحاسبى فى مشروع الاطار المفاهيمى[8] الحالى للIASB نجد ان المجلس اتخذ قراراً بعدم وجود حاجة الى اعادة النظر بشكل اساسى فى الخصائص النوعية لمنفعة المعلومات المحاسبية. إذ اقترحت مسودة المعايير الاستمرار فى الملاءمة والتمثيل الصادق باعتبارهما من الخصائص النوعية الاساسية. ولم تقترح اى تغييرات فى وصف الخصائص النوعية المحسنة (والمتمثلة فى القابلية للمقارنة، والقابلية للتحقق، والوقتية، والقابلية للفهم)، او قيد التكلفة.

واستجابة للتعليقات الواردة فى مسودة المناقشة [9]، فقد اقترحت المسودة[10]عدداً من التغييرات والتى من بينها اعادة ادراج اشارة واضحة الى مفهوم التحفظ المحاسبى وذلك من خلال الفقرة رقم **(18-2) "دعم الحيادية من خلال ممارسة التحفظ المحاسبى"**، بحيث يشير التحفظ المحاسبى الى ممارسة الحذر عند اصدار الاحكام المهنية فى ظل ظروف عدم التاكد. ويميز الاساس الذى تقوم عليه الاستنتاجات بين نوعين اساسيين للتحفظ المحاسبى هما:

اولاً: التحفظ الحذر prudence cautious والذى يشير الى الحاجة الى الحذر عند القيام بالاحكام المهنية فى ظل ظروف عدم التاكد، ولكن دون الحاجة الى المزيد من الحذر عند القيام بالاحكام المهنية

[6] وهي مجموعة مؤثرة من المستشارين وواضعي المعايير الإقليمية

[7] May 2015 Exposure Draft (ED) *Conceptual Framework for Financial Reporting*,

[8] https://www.iasplus.com/en/projects/major/cf-iasb Exposure Drafts ED/2015/3 Conceptual Framework for Financial Reporting which include https://www.iasplus.com/en/meeting-notes/iasb/2016/may/conceptual-frameworkConceptual Framework- Prudence- Agenda paper 10D
IFRS,2017,Summary of tentative decisions on the Conceptual Framework for Financial Reporting, the International Accounting Standard Board
https://www.iasplus.com/en/news/2018/03/cf

[9] A Review of the Conceptual Framework for Financial Reporting,

[10] Proposals in the Exposure Draft Tentative decisions for the revised Conceptual Framework

المتعلقة بالمكاسب والاصول عن تلك المتعلقة بالخسائر والالتزامات. ومن هذا المنطق يقترح المجلس اعادة ادراج مفهوم التحفظ فى الإطار المفاهيمى.

ثانيا: التحفظ غير المتماثل asymmetric prudence والذي يشير الى الحاجة الى عدم التماثل المنهجى، بحيث يتم الاعتراف بالخسائر فى مرحلة مبكرة عن الاعتراف بالمكاسب. ويعتقد المجلس انه لا يجب تعريف التحفظ غير المتماثل فى الإطار المفاهيمى باعتباره ضرورة.

وفى 18مايو 2016، قرر المجلس بشكل مؤقت التاكيد على ان يتضمن الإطار المفاهيمى اشارة لمفهوم التحفظ المحاسبى الذي تم وصفه باعتباره ممارسة الحذر عند القيام بالاحكام المهنية فى ظل ظروف عدم التاكد كما تم اقترحه فى المسودة. وفى 22 سبتمبر 2016، قرر المجلس مبدئياً ان يقر الإطار المفاهيمى المعدل بانه فى بعض الحالات ربما يحتاج الدخل الى معالجة مختلفة عن الاصول والمصروفات وبشكل مختلف عن الالتزامات.

وبالاتفاق مع (Măciucă et al.,2015) يمكن الاشارة للمفهوم الحديث للتحفظ المحاسبى بممارسة المحاسبين درجة معقولة من الحذر عند الاعتراف بالمعاملات التى تخضع لعدم التاكد فى الاقتصاد الحقيقي.

ويجب الا يتم الخلط بين التحفظ المشروط والتحفظ غير المشروط، حيث يشير التحفظ غير المشروط إلى التحيز تجاه التقرير عن قيم أقل (أعلى) للأصول (الالتزامات) بغض النظر عن أي أحداث اقتصادية. بينما يعتبر التحفظ المشروط تحفظاً لاحقاً لوقوع احداث معينة (Manganeris et al., 2017). كما اشار (Kim & Zhang, 2016) إلى ان التحفظ غير المشروط يشير الى الاعتراف المبكر بالمصروفات وتأجيل الاعتراف بالإيرادات مثل الاعتراف الفوري بمصروفات R & D.

ووفقاً لـ (Basu., 1997, p. 4) يميل المديرون الى التحقق بدرجة أكبر عند الاعتراف بالاخبار الجيدة عنه بالنسبة اللاخبار السيئة فى التقارير المالية. ويعتبر الاعتراف الوقتى بالاخبار السيئة مقارنة بالاخبار الجيدة مؤشراً على التحفظ. ويشار الى هذا النوع من التحفظ بالتحفظ المشروط، على العكس من التحفظ غير المشروط الذي يشير للتحيز تجاه تخفيض القيمة الدفترية لحقوق الملكية وصافى الاصول مقارنة بالقيمة السوقية (Manganaris et al.,2015).

كما اشار (Ball and Shivakumar,2005) الى التحفظ غيرالمشروط باعتباره تحيز محاسبي تجاه التقرير عن أرباح وقيم دفترية منخفضة للمساهمين. ويتفق هذا مع ما اشار اليه (Beaver& Ryan, 2005) بعدم التماثل فى وقتية الاعتراف بالارباح والخسائر باعتبارها تحفظ محاسبى مشروط والى التحفظ غير المشروط باعتباره الاستقلال عن الإخبار، والذي يشير إلى جوانب للعملية المحاسبية حيث يتم تحديد

التأثير على الدخل المستقبلي للأصول والخصوم منذ البداية، مثل اهلاك الأصول الملموسة على فترات أقل من عمرها الاقتصادي المتوقع، والاعتراف الوقتي بتكاليف الاصول غير الملموسة المطورة داخليًا. ومن ناحية اخرى، يعتمد التحفظ المشروط على الأخبار، ويظهر متى يتم تخفيض القيمة الدفترية في ظل الأوضاع السلبية، ولكن لا يتم زيادتها في ظل الظروف المواتية، مثل تقييم المخزون بالتكلفة اوالسوق أيهما أقل، والاعتراف بخسائر التدهور في كل من الأصول الملموسة وغير الملموسة (Leventis et al., 2013; Nichols et al.,2009).

واستخدم العديد من الدراسات مقاييس متنوعة لقياس التحفظ المحاسبى فى القطاع المصرفى. فعلى سبيل المثال، **لقياس التحفظ المحاسبى فى القطاع المصرفى قام (Nichols.,et al,2009)** بقياس وقتية مخصصات خسائر القروض Loan Loss Provision Timeliness مقارنة بالتغيرات في القروض المتعثرةNPL، وتم اختبار العلاقة بين LLP، وNPL من قبل Nicholas من خلال تحليلات الانحدار، حيث تم تقييم الفروق في وقتية الاعتراف بخسائر القروض من خلال مقارنة الروابط بين مخصصات خسائر القروض والقروض المتعثرة السابقة، الحالية والمستقبلية، وبذلك يعتبر الاعتراف الوقتي والأكبر بمخصصات خسائر القروض مقارنة بالتغيرات في القروض المتعثرة هو مقياس للتحفظ. العنصر الثاني لمحاسبة خسائر القروض تم اختباره من قبل Nichols هو مسموحات خسائر القروض LLA وهذا يقود إلى الميزانية العمومية، حيث تعتبر مسموحات خسائر القروض الأكبر مقارنة بإجمالي القروض مؤشر على التحفظ المحاسبي، وأخيرًا الاعتراف بديون معدومه اكبر و(باستردادات اقل عندما الديون المعدومة السابقة تصبح قابلة للتحصيل) هما مؤشرين اخرين على التحفظ المحاسبى.

كما اشار (Manganeris et al., 2017) الى أن التحفظ لازال يفتقر إلى تعريف مقبول بالإجماع، كما تتضمن مؤشرات التحفظ أخطاء في القياس. لذلك قام باستخدام ثلاث مقاييس للتحفظ: **المقياس الأول:** وقتية مخصصات خسائر القروضTimeliness of Loan Loss Provision، تم تصميمه خصيصًا ليلائم الصناعة المصرفية، من خلال مقارنة الاعتراف بالقروض المتعثرة والديون المعدومة بتوقيت مخصصات خسائر القروض وفقاً (Nichols et al., 2009). **اما المقياس الثاني:** عدم التماثل في وقتية الأخبار غير السارة Asymmetric timeliness of bad news"، والذى لا يعد مصممًا خصيصًا للصناعة المصرفية، يعتمد على نموذج (Basu, 1997) والذي تم وضعه ليعكس العلاقة بين الأرباح والعوائد. ويقوم النموذج على فكرة أنه في ظل التحفظ المحاسبي سوف تتضمن الأرباح الخسائر (وذلك من خلال نشر الأخبار غير السارة) بشكل أسرع من المكاسب (الأخبار السارة)، مما ينتج عنه اختلاف في التوقيت عندما يتم الاعتراف بهذه الأخبار. وبناء على ذلك تم الاعتماد على نموذج (Basu, 1997) المعدل بواسطة (Ball et al., 2013) والذي يستند الى أن عدم التحكم فى المكونات المتوقعة

للأرباح والعوائد يؤدي الى التحيز في معامل التحفظ، لذلك فإن هذا النموذج المعدل يخلو من هذه المكونات المتوقعة للأرباح عندما تكون العوائد غير المتوقعة أكثر ارتباطًا بصورة مباشرة بالأخبار السارة وغير السارة الحقيقية. **المقياس الثالث: الاعتراف غير المتماثل للمستحقات السلبية Asymmetric recognition of negative accruals** ويعتمد تطوير هذا المقياس على نموذج (Ball & Shivakumar, 2005) والذي يعبر عن المستحقات كدالة في التدفقات النقدية. وتكمن ميزة النموذج في غياب البيانات السوقية، وبالتالي، فإن أوجه القصور في السوق لا يمكنها أن تخفض من صحة نتائج النموذج. ويركز هذا النموذج على أن الاعتراف الوقتي بالمكاسب والخسائر يحدث من خلال المستحقات، وذلك لان الاعتراف الوقتي بالمكاسب والخسائر يعكس التدفقات النقدية المتوقعة (غير المحققة). وتخفف هذه الوقتية في الاعتراف من العلاقة السلبية الموجودة بين المستحقات والتدفقات النقدية. ويترتب على ذلك وجود التحفظ المحاسبي والذي يظهر في العلاقة غير المتماثلة بين المستحقات والتدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية.

وعلى نفس **المنوال استخدم (Leventis et al., 2013) 3 مقايس** مختلفة: المقياس الأول مبني على نموذج (Basu, 1997) نموذج الانحدار العكسي للعلاقة بين العوائد والأرباح. المقياس الثاني للتحفظ المحاسبي وقتية الاعتراف بمخصصات خسائر القروض من قبل البنوك بالنسبة للتغيرات في NPL (المؤشرات غير التقديرية لاحتمالية خسائر الائتمان المستقبلية)، الذي تم الاعتماد عليه من قبل (Nichols et al.,2009). المقياس الثالث: نموذج مبني على الاستحقاقات لـ (Ball and Shivakumar ,2005).

5-2- دوافع ومبررات الحاجة للتحفظ المحاسبى فى القطاع المصرفى

يعتبر تعارض المصالح بين شركاء التعاقد دافعاً هاماً لوجود حوكمة الشركات، وتحاول نظرية الوكالة أن تشكل هذه العلاقات المتعارضة. فعلى سبيل المثال، يخلق تعارض المصالح بين المديرين والمساهمين الدافع لدى المديرين للاستيلاء على موارد الشركة. وعلى الرغم من أنه يتم إبرام العقود لتحقيق تقارب في المصالح بين الأطراف المتعاقدة، إلا أن العقود لا يمكنها القضاء على كل تكاليف الوكالة بسبب الطبيعة غير المتكاملة لمثل هذه العقود . ويتوقع أن يلعب التحفظ المحاسبي دورًا حوكميًا عندما تستخدم الأرقام المحاسبية كمؤشرات للأداء الإداري في مثل هذه العقود.

كما تنص النظرية الإيجابية في المحاسبة على أن استخدام الأرقام المحاسبية في العقود يخلق الدوافع لدى المديرين لاستخدام ممارسات محاسبية عدائية aggressive accounting methods لتسريع الاعتراف بالمكاسب و/أو تأجيل الاعتراف بالخسائر. ولذلك فان الأرقام المحاسبية التي تم اعدادها وفقًا للتحفظ المحاسبي المشروط يمكن أن تحسن من كفاءة التعاقد وتخفف من تكاليف الوكالة (Lim et al., 2014). اذ يسهل التحفظ المحاسبي من الرقابة على عقود الديون والتي تم التعاقد عليها بناءً على الأرقام

الناتجة عن ممارسات القياس القائمه على التحفظ المحاسبي، مما يساعد على اكتشاف مخالفات شروط المديونية بشكل أسرع. وبذلك يزيد التحفظ المحاسبي من كفاءة التعاقد من خلال تخفيض حقوق الرقابة بالنسبة للمديرين الذين يحققون خسائر والإثبات الوقتي لها. وهو مما يشير إلى أن الاعتراف الوقتي بالخسائر يمكن أن يسهل الرقابة ويساهم في حوكمة الشركات (Leventis et al., 2013). وذلك من خلال تقديم التحفظ المشروط اشارة مبكرة على مخاطر التخلف عن السداد، وظهور مخالفات عقود المديونية بشكل اسرع يسهل من انتقال حقوق الرقابة للمقرضين، مما يقلل مخاطر المقرضين بالسماح لهم باتخاذ الاجراءات الوقائية العاجلة (Huang, 2021).

وتوضح ايضا دراسة (Leventis et al., 2013) انه ينتج عن التحفظ المحاسبي أرقام محاسبية تستخدم في العقود للحد من تكاليف الوكالة حيث يخفض التحفظ المحاسبي من ميل المديرين ذوي النظرة قصيرة الاجل للاستثمار فى مشروعات ذات صافي قيم حالية سالبة بطريقتين: 1- يجعل التحفظ المحاسبى المديرين على علم بأنهم لن يستطيعوا تأجيل الاعتراف بالخسائر للمستقبل. 2- يفرض تكاليف أعلى للتحيز نحو توجيه التقرير المالي إلى أعلى، وبالتالي يمكن أن يستخدم التحفظ كاداه لتحفيز المديرين لتخفيض الخسائر في وقت مبكر والتخلي عن المشروعات ذات الاداء الأقل.

وفى سياق القطاع المصرفى، يمكن أن يساعد التعتيم في المعلومات على قيام البنوك باحتجاز المعلومات السلبية ذات القيمة Valuable عن المستثمرين. فعلى سبيل المثال، البنوك التي لديها خيار نمو أكبر وبالتالي عدم تماثل في المعلومات أعلى بين المديرين والمستثمرين يكون لديها فرص أكبر لإخفاء المعلومات السلبية لمحاولة إظهار أداء أفضل خاصة في ظروف عدم التأكد. في مثل هذه البيئات سوف يكون خطر التقاضي مرتفعاً وفي ظل التحفظ المحاسبي، سوف يقوم المديرين بالتقرير المالي المتحفظ من أجل تخفيض خطر التقاضي، وبالتالي، سوف تكون العلاقة بين التحفظ وخطر الانهيار أكثر وضوحًا في البنوك ذات عدم تماثل فى المعلومات الاعلى بين المديرين والمستثمرين (Andreou et al. 2016).

وأشار (Lafond & Watts, 2008) الى طلب سوق الاوراق المالية للتحفظ، حيث يخلق عدم التماثل فى المعلومات الحاجة للتحفظ في التقرير المالي، حيث ان التحفظ يخفض عدم تماثل المعلومات بالتحكم في قدرة ودوافع وفرص المديرين للمبالغة في الدخل وصافي الأصول. وقد قدم هذان الكاتبان أدلة تجريبية تدعم ذلك، حيث أشارا إلى انخفاض الفارق السعري bid ask spreads بعد زيادة التحفظ.

وقد تبين أن البنوك لديها عنصر قوي ومستمر يعرضها لخطر الانخفاض الحاد في أسعار الأسعار Crash Risk. **اذ يهتم المستثمرون والمنظمون في البنوك بالانخفاض الكبير في أسعار الأسهم، حيث تبين أن مخاطر انهيار أسعار الأسهم مرتبطة بالقياس المحاسبى لخسائر القروض.** ويعتبر مصدر هذه

العلاقة هى ثقافة التعتيم البنكي الأمر الذي يجعل المخاطر التي تتخذها البنوك صعب التحقق منها ويعرض البنوك لمخاطر انهيار أسعار الأسهم الناتجة عن تراكم الأخبار السيئة غير المفصح عنها. وقد دفع هذا الهيئات المحاسبية FASB، IASB لإثارة المخاوف حول السلوك المحاسبي في البنوك، وبشكل خاص احتمالية المبالغة في الأصول الناجمة عن تأجيل الاعتراف بخسائر الائتمان المرتبطة بالقروض (وغيرها من الأدوات المالية) خاصة خلال الأزمة المالية (Andreou et al., 2017)

كما أشار (Andreou et al. 2016) الى أن **البنوك التي تمارس التحفظ في الأرباح تراقب بشكل فعال الإصدار الوقتي للأخبار السلبية مما يقلل من خطر الانهيار المستقبلي**. كما يمكن للتحفظ فى سياق القطاع المصرفي أن يكون بمثابة آلية حوكمة تمنع تراكم الأخبار السلبية الخفية، والتي تؤدي الى خطر انهيار أقل. ومع ذلك ربما تكون هذه العلاقة أضعف في البنوك نظرًا للتدقيق والإشراف التنظيمي الأكبر. بالإضافة إلى ذلك، ونظرًا لأن البنوك تعتبر مؤسسات ذات نسبة رفع مالي مرتفعة فإنه يتوقع أن تظهر البنوك مستويات مرتفعة من التحفظ المشروط بسبب متطلبات التعاقد، وتكاليف التقاضي وتفضيلات المنظمين. ونتيجة لذلك، لازالت العلاقة بين التحفظ وخطر الانهيار في البنوك غير واضحة.

وبناء على ما سبق ذكره، توقعت دراسة (Kim & Zhang, 2016) **بأن التحفظ المحاسبي يخفض خطر انهيار أسعار الأسهم لعدة اسباب:**

أولاً: متطلب التحقق غير المتماثل The asymmetric verifiability requirement للاعتراف بالخسائر مقابل المكاسب، اى تسريع الاعتراف بالأخبار السيئة باعتبارها خسائر وتأجيل الاعتراف بالأخبار الجيدة غير القابلة للتحقق باعتبارها مكاسب في القوائم المالية التي يتم مراجعتها. وبذلك يحد التحفظ من ميل الإدارة لإخفاء الأخبار السيئة عن المستثمرين الخارجيين وتسريع إصدار الأخبار الجيدة إلى السوق. ونتيجة لذلك، تتدفق الأخبار السيئة بشكل أسرع إلى السوق عن الأخبار الجيدة غير القابلة للتحقق.

ورغم أن نماذج خطر الانهيار مثل نموذج (Jin and Myers,2006) مبنية على فكرة الاحتفاظ بالأخبار السيئة، إلا أن المديرين يمكن أن يقوموا بإخفاء الأداء السيئ عن طريق الاعتراف بالأخبار الجيدة غير القابلة للتحقق في الدخل المحاسبي أو من خلال مصادر الإفصاح الأخرى.

ثانيًا: يوفر التقرير المحاسبي المتحفظ بحكم طبيعته معلومات قابلة للتحقق والتي يمكن استخدامها كمعيار لتقييم مصداقية معلومات المصادر البديلة المنافسة غير القابلة للتحقق مثل توقعات الإدارة والإفصاحات الاختيارية الأخرى للمعلومات غير المالية. ويمكن لهذه المعلومات الجادة المتحفظة في

التقرير المالي أن تستخدم في ضبط سلوك الإفصاح الاختياري للمديرين من خلال المسآءلة اللاحقة لهذه الإفصاحات الاختيارية.

ثالثاً: يمكن أن يخفض التحفظ من خطر الانهيار في أسعار الأسهم من خلال التأثير على عملية اتخاذ القرار. فالاعتراف الوقتي بالخسائر مقارنة بالمكاسب يمكن أن يكون بمثابة آليه تنبيه مبكر للمساهمين ومجلس الإدارة للتحديد الفوري للمشروعات غير الناجحة وإجبار المديرين على عدم الاستمرار فيها، بما يمنع الأداء السئ للمشروعات غير الناجحة وتراكمها وتخفيض احتمالية انهيار أسعار الأصول.

وبتطبيق ذلك فى سياق الإقراض المصرفي، فإنه بدون الاعتراف بالخسائر على أساس وقتي، يمكن أن يستمر المديرون في الإقراض أو التوسع فى إقراض المقترضين من ذوي الدرجة العالية من مخاطر التخلف عن السداد، على الرغم من أن هذه القروض تؤدي إلى خسائر قروض عاليه وصافي دخل سلبي على المدى الطويل. والسبب في تصرف المديرين بهذه الطريقة هو أن هذه القروض تؤدي إلى إيرادات إيجابية وتزيد من مكافآت وترقيات المديرين فى البنوك على المدى قصير الاجل (Lim et al., 2014).

وبذلك يتوقع أن يؤثر الاعتراف الوقتي بالخسائر بين البنوك على سلوك الإقراض، فالقروض المقدمة للمقترضين الذين يعانون من خسائر قروض متوقعة أكبر من إيرادات الفوائد interest income على المدى الطويل تعادل الاستثمارات الخاسرة. كما أنه في ظل غياب الاعتراف الوقتي بالخسائر، ربما يستمر أو يزيد مديرو البنوك الإقراض لهؤلاء المقترضين وذلك لأنه رغم أن هذه القروض ذات أداء سلبي (احتمال أكبر للتخلف على السداد) على المدى طويل، الا انها توفر إيرادات قصيرة الاجل لمديري البنوك تبرر حوافزهم وترقياتهم التي يأملون تحقيقها. ومن جانب اخر، فانه عند اعتراف البنوك بالخسائر في الوقت المناسب سوف يتأثر أداؤهم وأرباحهم بشكل أسرع بالمقترضين ذوي الأداء الضعيف (القروض المتعثرة). ونتيجة لذلك يتوقع أن تكون هذه البنوك أكثر تقييدًا وانضباطًا عند تسعير القروض المصرفية، وبالتالي يكون الفارق السعري أعلى higher spreads لدى البنوك التي تتبع بشكل أكثر التحفظ المحاسبي المشروط عن نظائرها الأقل تحفظًا.

واستناداً على ما تقدم، فإن البنوك التي تعتمد على سياسة محاسبية أكثر تحفظًا تكون أقل احتمالاً لتأجيل الاعتراف بالخسائر للفترات المستقبلية، ويكون المديرون في البنوك الأكثر تحفظًا أكثر احتمالاً للاعتراف بخسائر القروض المتوقعة من خلال عمل مخصصات أكبر مقارنة بالبنوك الأقل تحفظًا. ومع ذلك، يمكن للمخصصات الكبيرة أن تؤثر سلبيًا على الأرباح الحالية ونسب كفاية رأس المال. اذ تعتبر كل من الأرباح ونسبة كفاية رأس المال من المقاييس الهامة للأداء الإداري. وبذلك يمكن أن يكون لدى مديرى البنوك الدوافع لاتخاذ إجراءات من شأنها التأثير الإيجابي على هذه المقاييس (Lim et al., 2014).

وخلال الأزمة المالية الأخيرة، تأثر سلوك الإقراض فى البنوك بدرجة التحفظ المحاسبي المشروط، حيث استخدم (Beatty & Liao, 2011 as cited in Lim et al., 2014) نظرية أزمة الائتمان Credit Crisis Theory للإشارة إلى ما شهدته البنوك من معاناة نتيجة فقدان رأس المال، وبالتالى مواجهة قيود أكبر على رأس المال التنظيمي خلال فترات الركود، حيث أشاروا الى أن البنوك الأقل اعترافًا بالخسائر في الوقت المناسب قد لا يكون لديها مخصصات قروض كافية قبل فترة الانكماش الاقتصادي. ومن ثم كانت لديها معاناة بشكل أكبر من خسائر القروض وخسائر رأس المال عندما حدث الركود الاقتصادي. ونتيجة لذلك، تقوم هذه البنوك بتخفيض الإقراض خلال فترات الركود عن البنوك الأكثر تحفظًا. وبعبارة أخرى، يمكن ان تخفض سياسات التحفظ المحاسبي المشروط من التأثير السلبي للركود الاقتصادى على تقديم القروض المصرفية فى سوق رأس المال.

ونخلص من ذلك الى أن البنوك التي تعترف بالمخصصات في الوقت المناسب أقل احتمالاً لتخفيض حجم الإقراض خلال فترات الركود مقارنة بالبنوك التي أجلت الاعتراف بخسائر القروض.

وأثناء فترات التوسع والطلب المرتفع على القروض (Credit Boom) فإن مشاكل الوكالة المحتملة تكون مرتفعة، حيث يكون لدى مديري البنوك الدافع لتلبية هذا الطلب المرتفع من خلال الافراط فى الإقراض المصرفى. ويؤدي هذا الإفراط في الإقراض إلى تخفيض جودة محفظة القروض، مما يؤدي إلى امكانية إخفاء الأخبار السيئة، حيث تتضاءل القدرة على إخفاء الأخبار السيئة كلما تراكمت الأخبار السيئة، مما يزيد من خطر الإصدار المفاجئ للأخبار المتراكمة وانهيار أسعار الأسهم. وبالتالي سوف يكون هناك طلب على السلوك المتحفظ من قبل المساهمين خلال فترات الازدهار والتوسع الائتماني أو فترات الدورات العالية High Cycle Periods. كما أن سلوك الإقراض سيظل متحفظاً خلال فترات نمو الإقراض العالية. ونتيجة لذلك توقع (Andreou et al., 2017) أن تأثير التحفظ على خطر الانهيار سيظل مرتفعاً في الفترات المرتفعة من دورة نمو الإقراض.

وفي الفترات المتوسطة من دورة نمو الإقراض تكون الأعمال كالمعتاد، وتكون مشاكل الوكالة أقل حدة على اعتبار ان الدوافع لتلبية احتياجات السوق تكون منخفضة، وبالتالى تكون العلاقة بين التحفظ وخطر الانهيار أقل وضوحًا. اما الفترات المنخفضة من دورة نمو الإقراض أو فترات الأزمة الائتمانية، فإن مشاكل الوكالة يمكن أن تكون شديدة. ويرجع ذلك الى ان الأداء السيء سوف يثير المخاوف حول الوظائف الإدارية، ويخلق الدوافع لإخفاء الأخبار السيئة والتي عندما يتم إصدارها في السوق سوف تؤدي الى خطر انهيار أسعار الأسهم. ومع ذلك، خلال فترات الانكماش الاقتصادي، يكون التدقيق التنظيمي جنبًا إلى جنب مع خطر التقاضي مرتفعاً، ويزيد التحفظ المحاسبي من كفاءة التعاقد من خلال التشجيع على عدم الاحتفاظ بالأخبار السيئة.

وفى نفس السياق، اختبر (Ha, 2020) تاثير التحفظ المشروط فى المحاسبة عن خسائر القروض (عدم التماثل فى وقتية الاعتراف بالخسائر مقابل المكاسب) على جهود التى تمارسها البنوك لرقابة جودة محفظة القروض باستخدام عينة من البنوك العامة المدرجه فى الولايات المتحدة الامريكية خلال الفترة من 1994حتى 2015. تم التوصل الى ان البنوك التى لديها ممارسات محاسبة عن خسائر القروض متحفظة لديها قروض متعثرة وديون معدومة اقل . مما يتسق مع تحسين التحفظ المحاسبى فى المحاسبة عن خسائر القروض من الرقابه على قرارات الاقراض وذلك بتحسين الشفافية المالية. وتكون العلاقة الايجابية بين التحفظ وجودة محفظة القروض اكثر وضوحا للبنوك المرتفعه فى درجة عدم تماثل المعلومات او مخاطر التعرض لضائقة مالية، اذ تتضح العلاقة الايجابية بشكل اكبر بين التحفظ وجودة محفظة القروض لدى البنوك التى لديها درجه اعلى من عدم تماثل فى المعلومات وعدم التاكد حول جودة محفظة القروض. تحديداً خلال فترات الركود(دورات الائتمان المنخفضة)، وكذلك فترات التوسع(دورات الائتمان المرتفعه)، عندما تكون جودة القروض اكثر عرضه للتدهور. كما تشير النتائج الى تخفيض التحفظ لسلوك المخاطرة المرتبطة بالاقراض المصرفى.

ونخلص مما سبق الى الحاجة الى التحفظ المحاسبى أثناء الفترات العالية والمنخفضة من دورة نمو الإقراض المصرفى لتخفيض خطر الانهيار الحاد فى اسعار أسهم البنك.

5-3- التحفظ المحاسبى فى الاعتراف بخسائر القروض

يجب ان تعكس المحاسبة عن خسائر القروض فى البنوك ادارة مخاطر الائتمان بما فى ذلك تقييم وتسعير خطر الائتمان، وادارة محفظة قروض البنك. وتعد هذه الانشطة المحددات الرئيسية لربحية ومخاطرالبنك والتى يصعب ملاحظاتها من قبل اصحاب المصالح الخارجيين، حتى المراجعين والمنظمين يصعب عليهم الرقابة الدقيقة لسلوك المخاطرة للبنوك او ملاحظة المعلومات الخاصة لمديرى البنوك عن الجودة الائتمانية لمحفظة القروض. وترجع اهمية ذلك لتاثير المحاسبة عن خسائر القروض على الارباح ومبالغ الميزانية العمومية واحتياجها لدرجة كبيرة من التقدير والحكم المهنى، وبالتالى تعكس مدى تفضيلات المديرين للتحفظ المحاسبى (او ضد التحفظ المحاسبى)(Nichols et al.,2009) .

وتستخدم الإدارة في البنوك السلطة التقديرية في تكوين المخصصات، حيث تسمح معايير المحاسبية عن خسائر القروض المحققة بقدر أكبر من التقدير والتقييم غير الموضوعي من جانب إدارة البنك، وإدارت مراقبة الائتمان، وموظفي الائتمان، والمحاسبين المسئولين عن اعداد مخصصات القروض. كما تتضمن معايير التقييم مخاطر عدم السداد والتي تتضمن تصنيفات خطر الائتمان الداخلية والخارجية، والظروف الاقتصادية (الحالية والمتوقعة). وبذلك نجد أن الادارة فى البنوك الأكثر تحفظًا تكون تقديراتها أكثر وقتية في الاعتراف بمخصصات خسائر القروض أي تعترف بمخصصات خسائر القروض بشكل أسرع باعتبارها

استجابة محاسبية للأخبار الاقتصادية السلبية، عن الاعتراف باستردادات خسائر القروض باعتباره استجابة محاسبية للأخبار الاقتصادية الجيدة (Lim et al., 2014).

ويكون لدى البنوك الدافع للابتكار innovate باستخدام القروض عندما يصعب تقييم احتمالات التاخر عن السداد، ووجود احتمال أكبر لتحريف أصول القروض التى تكون غير سائلة ولها عمر أطول. وبذلك تعد أهم وسيلة للربط بين التحفظ وخطر الانهيار فى اسعار الاسهم للبنوك هي من خلال المعالجة المحاسبية للقروض التي تؤثر مباشرة على أرباح البنوك. ويتم الوصول الى أرباح البنوك من عناصر متنوعة فى قائمة الدخل. ومن المهم تحليل التحفظ في الأرباح إلى التحفظ في المعالجة التقديرية لمخصصات خسائر القروض، والتحفظ في التقرير عن البنود الأخرى بخلاف القروض، والأرباح قبل المخصصات. ويتطلب ذلك من المديرين ممارسة قدر أكبر من التقدير للحفاظ على تقديرات سليمة ودقيقة للمخصصات المستقبلية. وبذلك تهدف المخصصات الى حماية البنك ضد فشل القروض المستقبلية عن طريق تحديد التغيرات في الخسائر المستقبلية المتوقعة من خطر الائتمان في محفظة القروض (Andreou et al., 2016).

وتعد مخصصات خسائر القروض LLPs مصاريف مستحقة accrued expenses تعكس التقدير والحكم المهنى للمديرين حول التغيرات فى الخسائر المستقبلية المتوقعة من مخاطر ائتمان محفظة القروض. إذ يخفض LLP صافى الدخل المفصح عنه وصافى القروض بزيادة مسموحات خسائر القروض[11] فى الميزانية العمومية. ويجب ان تعكس المحاسبة عن مسموحات خسائر القروض LLA اجمالى المبلغ المتوقع لخسائر القروض المستقبلية فى محفظة القروض (Nichols et al.,2009).

كما يعترف مديرو البنوك الذين يمارسون التحفظ المحاسبي بمخصصات خسائر قروض مناسبة لكل فترة في الوقت المناسب اعتمادًا على تنبؤاتهم بالخسائر المتوقعة ورصيد LLA. ويمكن أن يعمل التحفظ المحاسبي من خلال العناصر البديلة للمحاسبة عن خسائر القروض وهي مسموحات خسائر القروض LLA، والديون المعدومة NCO، والاستردادات. إذ يجب أن تعكس LLA بدقة الخسائر المستقبلية المتوقعة في محفظة قروض البنوك، وذلك بعد الاعتراف المحاسبي الوقتي بالديون المعدومه والاستردادات. ويمكن ان يرتبط الاعتراف الأكبر بالـ LLA، وNCO والاعتراف الإبطأ بالاستردادات من قبل مديري البنوك بسلوك التحفظ المحاسبي (Andreou et al., 2016).

ونظرا للدرجة العالية من عدم تماثل المعلومات الملازمة لنشاط البنوك، والتعرض لمخاطر الائتمان. والطبيعة التقديرية لمخصصات خسائر القروض، تتطلب هيئة الاشراف والرقابة على تداول الاوراق المالية

(11) the loan loss allowance

SEC من البنوك الافصاح عن معلومات تكميلية عن الجودة الائتمانية بما فى ذلك حجم القروض المتعثرة، ويجب على البنوك تصنيف القروض باعتبارها متعثرة عندما يكون هناك تاخر فى السداد لمدة 90يوم على الاقل فى سداد اصل المبغ او الفوائد. وبالتالى تعتبر التغيرات فى القروض المتعثرة مؤشرات غير تقديرية نسبياً على التغيرات فى جودة محفظة القروض.

كما تسجل البنوك القروض المعدومة loan chargeoffs عندما يعتبر جزءاً من القروض اوجميع القروض غير قابلة للتحصيل. ويؤدى العديد من العوامل الى اعدام القروض والتى تتضمن الاحكام المهنية الخاصة بالقروض loan-specific judgments، والسياسات المصرفية المتعلقة بحد التاخر فى سداد الدين والاحداث الخارجية مثل افلاس العميل. وفى بعض الحالات تتوقع البنوك استرداد جزء او جميع القروض السابق اعدامها (على سبيل المثال، من خلال التسوية المتوقعة للافلاس. فى هذه الحالات تعكس البنوك جزءاً من القروض السابق اعدامها بزيادة القروض ومسموحات خسائر القروض (Nichols et al.,2009).

وبالنظر الى ان مخصص LLP يحدد توقيت اعتراف البنوك بخسائر القروض المتوقعة فى الدخل، فاننا نتوقع ان تعترف البنوك الاكثر تحفظاً بمخصصات خسائر قروض أكبر وفى الوقت المناسب. ويتم قياس وقتية الاعتراف بالـ LLP بالمقارنة بالتغيرات فى الـ NPL. وبتوسيع نطاق التحليل الى الميزانية العمومية، ويتوقع ايضا ان تعترف البنوك الاكثر تحفظاً بمسموحات خسائر قروض أكبر بالنسبة لاجمالى القروض عندما تتحقق خسائر القروض. كما يتوقع ان تمارس البنوك تحفظاً محاسبياً أكبر بالاعتراف بالديون المعدومة فى الوقت المناسب وبشكل أكبر. وفى النهاية عندما يصبح جزءاً من القروض السابق اعدامها قابلا للاسترداد، يتوقع ان تمارس البنوك تحفظاً محاسبياً مشروطاً أكبر بالاعتراف باستردادات اقل وبصورة اقل وقتية.

ونظرا لتخفيض ممارسات التحفظ المحاسبي لتكاليف الوكالة بين المديرين والمستثمرين الخارجيين، فإنه يتوقع أن البنوك الأعلى في التحفظ في المعلومات المحاسبية عن خسائر القروض سواء من خلال قائمة الدخل أو الميزانية ينبغي أن يكون لديها مستوى أعلى للشفافية فى تقاريرها المالية.

وفى هذا السياق تناول العديد من الدراسات (Nichols et al.,2009; Leventis et al., 2013; Kanagaretnam, 2014; Manganaris et al.,2015 ;Al Attar et al.,2016; Manganeris et al., 2017; Andreou et al., 2017)، دور التحفظ فى تحسين شفافية وجودة التقارير المالية فى القطاع المصرفى.

إذ اختبرت دراسة (Andreou et al., 2017) العلاقة بين التحفظ المشروط ومخاطر الانخفاض الحاد في أسعار الأسهم للبنوك Crash Risk، وذلك باستخدام عينة من 1108 بنك من البنوك الأمريكية خلال الفترة من 1995 حتى 2010. ونظراً لان التحفظ المشروط يقيد السلوك الانتهازي للمديرين لحجب الأخبار السيئة بشكل استراتيجي وتسريع إصدار الأخبار الجيدة، وبالتالي تخفيض مشاكل الوكالة. فقد اشارت النتائج الى أن اتباع البنوك التحفظ المحاسبي في المحاسبة عن خسائر القروض يؤدى فى المتوسط الى انخفاض خطر انهيار اسعار الاسهم المستقبلى. وتعتبر المعالجة المحاسبية لمحفظة خسائر القروض فى قائمة الدخل مقياساً للتحفظ المحاسبي وليس من خلال بنود قائمة الدخل الأخرى بخلاف القروض التي تحدد الأرباح قبل المخصصات، مما يشير إلى أنه أما إن تكون سلطة التقدير بالنسبة للبنود الأخرى لقائمة الدخل محدودة بشكل أكبر، أو أن المستثمرين يجدون أنه من الاسهل لهم تتبع المعالجة المحاسبية للبنود الاخرى بخلاف القروض. علاوة على ذلك، فان دافع البنوك لإدارة التغيرات في الأرباح والحفاظ على مخاطر محفظة القروض لتجنب التدقيق التنظيمي يمكن أن يؤدي بالبنوك إلى تضخيم مسموحات خسائر القروض في الميزانية العمومية، حيث تمثل مسموحات خسائر القروض مجموع مخصصات خسائر القروض للسنوات السابقة والمعالجة المحاسبية لصافي الديون المعدومة والاستردادات Recoveries.

واشارت النتائج ايضاً الى تتبؤ سلوك التحفظ من خلال جميع بنود الميزانية العمومية لمسموحات خسائر القروض بخطر انهيار أسعار الأسهم المستقبلي، وإلى جانب التحفظ من خلال مخصصات خسائر القروض تم التوصل إلى أن التحفظ من خلال بنود الديون المعدومة والاستردادات لم يتضمن معلومات إضافية ذات علاقة بخطر الانهيار في أسعار الأسهم. وتشير هذه النتيجة إلى حقيقة أن الديون المعدومة والاستردادت تتضمن بشكل عام سلطة تقدير محدودة. وبشكل عام، تظهر النتائج تاثير التحفظ المحاسبي من خلال مخصصات خسائر القروض من قائمة الدخل ومسموحات خسائر القروض في الميزانية العمومية على خطر الانهيار Crash Risk. كما تظهر الاهمية الاقتصادية لنتائج الدراسة، ان الزيادة في التحفظ المحاسبي من خلال مخصصات خسائر القروض من نسبة 10% إلى 90% تخفض احتمالية حدوث خطر الانهيار بنسبة 14.2%، وبالمثل فإن زيادة وحدة واحدة في الانحراف المعياري للتحفظ من خلال LLP أو LLA تخفض الانحراف المعياري لخطر الانهيار بشكل كبير بنسبة 2.9% إلى 3.2%.

كما تم اختبار تأثير التحفظ المحاسبي على خطر انهيار أسعار الأسهم المستقبلي خلال مراحل مختلفة من الدورة المصرفية. ونظرًا لان التحفظ يتم من خلال المعالجة المحاسبية لخسائر القروض، فإن جودة محفظة القروض تصبح عاملاً مؤثراً والذي يتوسط العلاقة بين التحفظ وخطر الانهيار. ولذلك فإن دورة نمو الإقراض تمثل الوضع الأمثل لمعرفة تأثير التوسع/ الانكماش الائتماني والذي يؤثرعلى جودة محفظة

القروض على طبيعة العلاقة بين التحفظ وخطر الانهيار. إذ تتخذ البنوك خلال فترات نمو الإقراض المرتفعة أو فترات ازدهار الائتمان سلوك المخاطرة من خلال الإفراط في الإقراض. وفي هذا السياق، تشير النتائج أنه خلال كل من فترات الازدهار الائتماني وفترات الأزمة الائتمانية تتبع البنوك ممارسات محاسبية متحفظة تخفض بشكل كبير خطر انهيار أسعار الأسهم، مع ملاحظة أن الأثر الأكبر يكون خلال فترات الأزمة الائتمانية. وفي المراحل المتوسطة من دورة نمو الإقراض لم يتم التوصل الى علاقة واضحة بين التحفظ وخطر الانهيار.

ويتعلق الاختبار الأخير بتأثير التعتيم في المعلومات للبنوك (مقاساً بالتشتت في تنبؤات المحللين) (Dispersion of Analysts Forecasts) وحجم البنك على العلاقة بين التحفظ وخطر الانهيار، حيث ترتبط القدرة على إخفاء الأخبار السيئة بدرجة التعتيم فى المعلومات بين المديرين والمستثمرين الخارجيين والتي ترتبط أيضًا بحجم البنك. وتشير النتائج أن كلما زاد التعتيم البنكي كلما زادت قوة العلاقة بين التحفظ وخطر الانهيار. وهذا التأثير يكون فقط بالنسبة للبنوك الصغيرة، اما بالنسبة للبنوك الكبيرة فانه لا توجد علاقة بين التحفظ وخطر الانهيار حتى في ظل الدرجة العالية من التعتيم البنكي.

وبالنظر الى التحفظ المحاسبى كاحد اوجه جودة الافصاح المحاسبى وكفاءه الاداء، اختبرت دراسة (Aminu& Hassan,2017) العلاقة بين التحفظ المحاسبى واداء البنوك فى نيجيريا باستخدام عينة من 10 بنوك مدرجة فى بورصة نيجيريا خلال الفترة من 2012 حتى 2016. وتشير النتائج الى وجود علاقة معنوية بين التحفظ المحاسبى واداء البنوك فى نيجيريا، حيث اظهرت النتائج وجود علاقة ايجابية بين التحفظ المحاسبى المشروط واداء البنوك مقاسا بالعائد على الاصول ROA، ووجود علاقة سلبية بين التحفظ غير المشروط والعائد على الاصول ROA. كما هدفت دراسة (Al Attar et al.,2016) الى قياس مستوى التحفظ في السياسات المحاسبية وأثره على جودة الإفصاح في البنوك التجارية الأردنية لعينة من 14 بنكاً من البنوك التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمان خلال الفترة من 2005 إلى 2014. وقد تم استخدام (نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية ونسبة المستحقات الى الارباح) قبل الأحداث غير العادية والعمليات غير المستمرة كمؤشرات على التحفظ. وتشير النتائج إلى وجود مستوى جيد من التحفظ في السياسات المحاسبية المستخدمة من قبل البنوك التجارية الأردنية والتي تعد أحد سمات القطاع المصرفي. كما أشارت الدراسة إلى وجود تأثير معنوي للتحفظ المحاسبي باستخدام نسبة المستحقات الى الارباح على جودة الإفصاح، في حين لا يوجد تأثير معنوي عند استخدام نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية.

وتختلف درجة التحفظ المحاسبي المشروط بين البنوك باختلاف حوكمة البنك، وجودة الإدارة. فعلى سبيل المثال، اختبرت دراسة (Lim et al., 2014) تأثير التحفظ المحاسبي في البنوك على تسعير

القروض المصرفية المشتركة. وتشير النتائج الى أن البنوك التي لديها اعتراف وقتي بالخسائر يكون لديها فارق سعري spreads أعلى. كما تم الأخذ في الاعتبار العلاقة بين الفارق السعري والاعتراف الوقتي بالخسائر خلال الأزمة المالية، حيث تزيد البنوك ذات الاعتراف الوقتي بالخسائر الفارق السعري إلى حد أقل من البنوك التي ليس لديها اعتراف وقتي بالخسائر.

وأوضحا (Bushman & Williams, 2012) أن ضبط السوق الأقوى لسلوك مخاطره البنوك يكون في الدول التي لديها اعتراف وقتي بالخسائر، وهو ما يعني أن التحفظ المحاسبي المشروط يسهل من مراقبة المستثمرين للبنوك. إذ اختبرت دراسة (Leventis et al., 2013) ما إذا كانت البنوك المدرجة فى البورصة فى الولايات المتحدة الامريكية والتى لديها هياكل فعالة للحوكمة تكون أكثر تحفظاً فى ممارسات المحاسبة المالية والتقرير المالى. وباستخدام المقايس السوقية والقائمة على الاستحقاقات للتحفظ المحاسبى، تم التوصل الى ان البنوك ذات الممارسات الافضل للحوكمة لديها مستويات اعلى من التحفظ المحاسبى المشروط فى تقاريرها المالية، من خلال اعتراف أكبر بمخصص LLP بالنسبة للتغيرات فى القروض المتعثرة. وفى نفس السياق، توصل (Nichols et al.,2009) الى ان البنوك العامة المدرجة بالبورصة لديها درجة أكبر من التحفظ المحاسبى المشروط مقارنة بالبنوك الخاصة. كما تم التوصل الى ان البنوك العامة المدرجة بالبورصة تعترف بانخفاض الارباح فى الوقت المناسب وبزيادة الارباح بشكل اقل وقتية، وكذلك تعترف بالخسائر فى القروض بشكل أكبر وفى الوقت المناسب، على الرغم من ان الملكية العامة تعطى المديرين مقدره ودوافع أكبر لممارسة المحاسبة عن زيادة الدخل. الا ان النتائج تشير الى سيطرة الطلب على التحفظ المحاسبى على البنوك العامة وان الطلب على التحفظ أكبر بين البنوك العامة مقارنة بالبنوك الخاصة.

ومن المحتمل أن تكون البنوك الدينية أكثر تحفظًا وتجنباً للمخاطره عن غيرها من البنوك الأخرى. اذ يتوقع أن يؤدي إطار حوكمة البنوك وقيود المسآءلة الأخلاقية لمديري البنوك الإسلامية للتخفيف من تعارض المصالح في هذه البنوك. وبالتالى يتوقع ان يعمل المديرون في هذه البنوك بطرق تتجنب التكاليف الاجتماعية والأخلاقية; ومن ثم تكون أقل احتمالاً لحجب الأخبار السلبية لتحقيق مكاسب شخصية (Abdelsalam et al.,2016; Al-Abbad, 2016).

وعلى الجانب الاخر، تعد الزكاة أحد أهم أركان الإسلام والتي يجب على كل مسلم أدائها للحفاظ على العدالة الاجتماعية وعدالة توزيع الثروة. كما يطلب من البنوك الإسلامية أيضًا باعتبارها كيانات قانونية منفصلة أداء الزكاة على أرباحها. وبموجب تكاليف الضرائب كدافع للتحفظ، فمن المرجح أن يتأثر التقرير المالي في البنوك الإسلامية بالمدفوعات اللازمة لأداء الزكاة. وفى المطلق، يكون للشركات الدافع لاستخدام التحفظ المحاسبي لتأجيل الدخل وتخفيض القيمة الحالية للضرائب. وتؤدى هذه الدوافع في المتوسط إلى

تخفيض قيمة صافي الأصول. وبالإضافة إلى ضرائب الشركات يطلب من البنوك الإسلامية دفع الزكاة، مما يعني وجود دافع أكبر لدى البنوك الإسلامية للتحفظ في التقرير المالي عن البنوك التقليدية. بالإضافة الى ما سبق، فعادة ما ينظر للأفراد المتدينين على انهم أكثر عرضة لتجنب المخاطر عن غيرهم. كما يكون مديرو الشركات ذوي التوجه الديني أقل احتمالاً للتعرض للدعاوى القضائية الجماعية. ويفترض أن إحدى الآليات المتاحة لتجنب المديرين للتقاضى هو التقرير المتحفظ عن المستحقات وذلك لتخفيض الدخل وصافي الأصول (Al-Abbad, 2016).

وقد شكك العديد من الدراسات المحاسبية (Hanilfa & Hudaib, 2001; Khan, 1994;Gambling and Karim,1991as cited in Al-Abbad, 2016) في مدى ملاءمة التحفظ المحاسبى في التقرير المالي للبنوك الإسلامية. اذ يعتبر الدافع الرئيسي للتقرير المالي هو تقديم المعلومات الملائمة لحساب الزكاة. ويؤدي التحفظ المحاسبى إلى تخفيض الأرباح التي يمكن أن تخضع للزكاة (Al-Abbad, 2016; Rahim& Rahman, 2003). ومن ناحية أخرى دعمت الدراسات (Rahim& Rahman, 2003; 2007) الرأي القائل بعدم ملاءمة التحفظ لأغراض حساب الزكاة وأهدافها ويجب الاعتماد على القيمة السوقية الحالية او القيمة النقدية المكافئة (AAOIFI FAS9)[12].

فمن المنظور التنظيمي، نجد ان هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية AAOIFI (وهي هيئة تنظيمية تصدر المعايير المحاسبية والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية كما سبق الاشارة اليها) لم تذكر مفهوم التحفظ في المعايير الصادرة عنها. وللتغلب على معضلة التحفظ ومدى ملاءمة التحفظ للتمويل الاسلامي، ينظر بعض الباحثين الى التحفظ بالنسبة للأعمال الإسلامية بشكل مختلف. اذ يرى (Hanilfa & Hudaib, 2001) أن المقصود بالتحفظ في المحاسبة الإسلامية ليس اختيار الطرق المحاسبية التي لها أقل تأثير مرغوب من قبل الملاك، ولكن يكون الاتجاه بشكل أكبر نحو اختيار الطرق المحاسبية ذات التأثير الأكثر ملاءمة على المجتمع. اذ انهم يعتقدون أن من الأفضل المبالغة فى الأرباح (ضد التحفظ) لدفع زكاة أكبر من أجل مصلحة المجتمع (Al-Abbad, 2016).

ولذلك فقد اختبر (Abdelsalam et al,2016) تأثير الجوانب الدينية التنظيمية على جودة التقرير المالي للبنوك في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وقد تم استخدام التحفظ المحاسبي وإدارة الأرباح الانتهازية كمؤشرات لجودة المحاسبة. وقد تكونت عينة الدراسة من 60 مشاهدة للبنوك المدرجة في منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا MENA خلال الفترة من 2008 حتى 2013. وتشير النتائج إلى أن البنوك الإسلامية أكثر تحفظًا وأقل عرضة لإدارة الأرباح.

[12] معيار المحاسبة المالية رقم 9يختص بمعاملات المحاسبة عن الذكاة FAS 9. Zakah

كما توصل (Al-Abbad, 2016) بالاعتماد على نموذج Ball and Shivakumar (2005) وباستخدام عينة من 35 بنكاً إسلامياً خلال الفترة من 2005 حتى 2013 فى 11 دولة، الى ان المصارف الإسلامية تعترف بالخسائر في الوقت المناسب بينما تؤجل الاعتراف بالأرباح، وهو ما يشير الى أن التحفظ المحاسبي هو نفسه في إطار التمويل الإسلامي مثل نظيره في البنوك التقليدية. كما تم اختبار ما إذا كانت البنوك الإسلامية أكثر أو أقل تحفظًا من البنوك التقليدية. وقد توصلت الدراسة الى ان البنوك الإسلامية تعترف بالأخبار السيئة أسرع، وتعترف بالأخبار الجيدة بشكل أبطأ مقارنة بالبنوك التقليدية. أي ان البنوك الإسلامية تعد أكثر تحفظًا في ممارسات التقرير المالي من البنوك التقليدية.

واختبر (Almutairi & Quttainah, 2019) ما إذا كانت البنوك الاسلامية أكثر احتمالا للتحفظ المحاسبى عن البنوك التقليدية وذلك باستخدام عينة من 164بنكاً من 15 دولة على مدار الفترة من 1993حتى 2015. وقد تم التوصل الى ان البنوك الاسلامية اكثر احتمالا للتحفظ المحاسبى مقاسا بتجنب الخسائر[13]، ومخصصات خسائر القروض غير العادية ALLP، وC-score [14] مقارنة بالبنوك التقليدية .

وتعتبر ماليزيا واندونسيا دولتين من أكبر 10 دول من حيث اجمالى الاصول المستثمرة فى الاسواق المالية الاسلامية. ولذلك استهدفت دراسة (Rosdini & Fildzah,2019) المقارنة بين التحفظ المحاسبى كمقياس لجودة المحاسبة المتوقعة للبنوك الاسلامية ذات النزعة الدينية مقارنة بنظائرها من البنوك التقليدية. وباستخدام عينة من 13 بنكاً اسلامياً و45 بنكاً تقليدياً من دولتى اندونسيا وماليزيا خلال الفترة من 2013 وحتى 2017، اظهرت النتائج ان البنوك التقليدية فى اندونسيا كانت أكثر تحفظا من البنوك الاسلامية على الرغم من ان البنوك التى تطبق الشريعة الاسلامية فى ماليزيا كانت أكثر تحفظاً من نظائرها. وقد يرجع ذلك الى ما ورد بتقرير الاقتصاد الاسلامى العالمى 2016/2015 State of the Global Islamic Economy Report بان ماليزيا تعتبر الاكثر نجاحاً فى تطوير الاقتصاد الاسلامى والنظام المالى الاسلامى (Thomson, 2016 as cited in Rosdini & Fildzah,2019). الا ان (Ardiansyah, 2022) باستخدام عينة من 15 بنك اسلامى فى اندونسيا خلال الفترة من 2014 حتى 2018 اكد على اتباع البنوك الاسلامية فى اندونسيا ايضاً التحفظ المحاسبى، اذ تؤثر عقود المديونية والتكاليف السياسية والتدفقات النقدية من الانشطة التشغيلية فى البنوك الاسلامية ايضاً على اهمية ممارسة التحفظ المحاسبى فى البنوك الاسلامية.

[13] تجنب الخسائر يساوى 1 إذ كان البنك لديه عائد اصغر على الاصولROA (الدخل قبل الضرائب مقسوماً على اجمالى الاصول)يتراوح بين (صفر و0.01). وبخلاف ذلك تجنب الخسائر =صفراً، وعندما يكون تجنب الخسائر =1 فان البنك يعتبر اقل تحفظا ولكن عنما يكون صفراً يعتبر أكثر تحفظا فى الاعتراف الفورى بالخسائر المتوقعة وعدم التهرب منها.

[14] مقياس للتحفظ المشروط المطور من قبل لـ(Khan & Watts, 2009)

وبناء على ما تقدم تدعم الباحثة وجهة النظر القائلة بأن البنوك الاسلامية تظهر ممارسات قياس قائمة على التحفظ المحاسبى بشكل أكبر من نظائرها من البنوك التقليدية وبالتالى يمكن اشتقاق فرض البحث الاول فى صورته البديله على النحو التالى:

H1: تعتبر البنوك الإسلامية أكثر تحفظًا من البنوك التقليدية في ممارسات القياس المحاسبى.

5-4- الدراسة التطبيقية

وبناء على ما سبق وتماشياً مع ما توصلت اليه نتائج استقراء الدراسات السابقة من ناحية والواقع العملى الذى يشير الى تنامى الدور الذى تلعبه البنوك الاسلامية على الصعيدين المحلى والعالمى مما استدعى اختبار تاثير نوع البنك على مستوى ممارسة التحفظ المحاسبى بمفهومه الحالى فى القطاع المصرفى، وسيتعرض الباحث فى هذا الجزء لتصميم الدراسة التطبيقية التى تهدف الى اختبار فرض البحث التى تم التوصل اليه فى المنطقة العربية على النحو التالى:

5-4-1- هدف الدراسة التطبيقية

تستهدف الدراسة التطبيقية اختبار فرض البحث الذى تم التوصل اليه فى الشق النظرى من البحث الا وهو: **H1: تعتبر البنوك الإسلامية أكثر تحفظًا من البنوك التقليدية في ممارسات القياس المحاسبى.**

5-4-2- مجتمع وعينة الدراسة التطبيقية

يتكون مجتمع الدراسة من البنوك التجارية العامله فى المنطقة العربية وبالاخص البنوك العاملة فى كل من دولة الامارات والكويت والسعودية وجمهورية مصر العربية. واشتملت العينة النهائية على 34 بنك مدرج منها 16 بنك اسلامى و18 بنك تقليدى باجمالى حجم مشاهدات 136 مشاهدة على مدار فترة التحليل 4 سنوات من عام 2013 حتى عام 2016، حيث يتطلب تطبيق مقياس التحفظ المحاسبى توافر بيانات سلسلة زمنية. كما تم اختيار عينة فرعية تحكمية بحجم مشاهدات 204 مشاهدة لاجراء عدد من الاختبارات على مدار فتره تحليل اطول من عام 2012 حتى عام 2017.

5-4-3- مصادر الحصول على البيانات

اعتمد الباحث فى الحصول على البيانات اللازمة لاجراء الدراسة التطبيقية على عدة مصادر تتمثل فى: تم الحصول على التقارير المالية السنوية المنشورة للبنوك خلال الفترة من عام 2011وحتى عام 2017 من مواقعها على الانترنت، بالاضافة الى المنشورات الصادرة عن المصارف المركزية لمعرفه وتحديد التعليمات الرقابية واللوائح والمعايير التى تتبعها نوعى البنوك الاسلامية والتقليدية وكذلك عددها.

5-4-4- نموذج الدراسة وتوصيف وقياس متغيرات الدراسة:

وفقاً لفرض البحث يتوقع الباحث زيادة مستوى التحفظ المحاسبى فى البنوك الاسلامية مقارنة بالبنوك التقليدية. وسيتم ذلك من خلال اختبار العلاقة بين مخصصات خسائر القروض والتغيرات فى القروض المتعثرة NPL وفقاً لـ (Manganeris et al., 2017;Abdelsalam et al.,2016; Leventis et al., 2013; Nichols et al.,2009). اذ تمثل التغيرات فى القروض المتعثرة[15] NPL موشرات خارجية وغير تقديرية نسبيا لخسائر الائتمان المستقبلية المحتملة. وبالتالى سيتم تقييم الفروق فى وقتية الاعتراف بخسائر القروض فى البنوك الاسلامية والتقليدية وذلك بمقارنة الارتباط بين مخصص LLP والتغيرات الحالية والسابقة والمستقبلية فى NPL.

وقد اشار (Leventis et al., 2013) الى ان المحاسبة عن خسائر القروض تعكس سلوك إدارة مخاطر الائتمان للبنك، ويمكن أن تخلق عدم تماثل في المعلومات بين الإدارة والمساهمين، بالاضافة الى ان المحاسبة عن خسائر القروض يكون لها تاثير جوهرى على ارباح البنك، وتتطلب درجه عالية من التقدير المحاسبى. وتعتبر مخصصات خسائر القروض مصروفات مستحقة تعكس تقييم الادارة فى الفترة الحالية لمستوى خسائر القروض المستقبلية في محفظة قروض البنك، وبالتالي مدى تفضيل مديري البنوك التقرير عنها. وبالتالي، تعترف البنوك التي يكون لديها تحفظ محاسبي بمخصصLLP أكبر وفي الوقت المناسب بالنسبة للتغيرات في القروض المتعثرة NPL.

كما تم اخذ أثر المتغيرات الرقابية المتمثلة فى مسموحات خسائر القروض للسنوات السابقة lagged loan loss allowance، وحجم البنك، والرفع المالى، وحجم مكتب المراجعة. ولاختبار التوقعات تم تقدير النموذج التالى لمخصص LLP:

$$LLP_t=\alpha_0+\alpha_1\Delta NPL_{t-1}+\alpha_2\Delta NPL_t+\alpha_3\Delta NPL_{t+1}+\alpha_4 LCO_t+\alpha_5 LCO_{t+1}+\alpha_6 IBS+\alpha_7 IBS_t\times\Delta NPL_{t-1}+\alpha_8 IBS_t\times\Delta NPL_t+\alpha_9 IBS_t\times\Delta NPL_{t+1}+\alpha_{10} BS_t\times LCO_t+\alpha_{11} IBS_t\times LCO_{t+1}+\alpha_{12} GOV_t+\alpha_{13\text{-}15} CONTROL_t+\alpha_{16\text{-}19} YR\text{-}DUMMIES+e_t. \quad (1)$$

[15] رغم من اعتبار القروض المتعثرة غير تقديرية نسبياً إلا أن مدارء البنوك يمكنهم ممارسة نوعين من انواع التقدير المحاسبى فى تقديرها: اولا، من خلال اصدار قروض جديدة للمقترضين المتعسرين لتمكنهم من الوفاء بقروضهم القائمة واستمرار عملهم (والذى يعد ممارسة شائعة بين البنوك الامريكية فى القروض المقدمة للدول الناشئة منذ عام 1970وحتى 1987)، ثانياً بامكان مدراء البنوك اختيار تحويل القروض المتعثرة لديون معدوم . ويمكن ان يكون النوعان مكلفان للبنك، لذلك نتوقع ان تكون القروض المتعثرة غير تقديرية نسبياً (Nichols et al., 2009).

حيث:

LLP_t: تشير الى مخصص خسائر القروض للسنة t مقسومة على اجمالى القروض فى نهاية السنة t−1.

ΔNPL_t: تشير الى التغير فى القروض المتعثرة والتى تمثل القروض المتعثره الى اجمالى القروض فى نهاية السنة t ناقص القروض المتعثرة الى اجمالى القروض فى نهاية السنة t−1.

LCO_t: تشير الى الديون المعدومة عن السنة t مقسومه على اجمالى القروض فى نهاية السنة t−1.

IBS: متغير وهمي يأخذ القيمة (1) اذ كان بنكاً إسلامياً، و(صفر) بخلاف ذلك.

GOV: متغير الحوكمة وهو جودة المراجعة مقاسة بحجم منشأت المراجعة، وتشير Control: الى ثلاثة متغيرات رقابية هى الرفع المالى LEV للبنك، وحجم البنك SIZE، و LLA_{t-1}: مسموحات خسائر القروض فى نهاية السنة t−1، YR: المتغيرات الوهمية الخاصة بسنوات اجراء التحليل، كما هو موضح بتعريف وقياس المتغيرات بالاسفل.

ويتضمن نموذج مخصص خسائر القروض 5 متغيرات والتى تعكس وقتية الاعتراف بخسائر القروض خلال عمر القرض، حيث يعكس مخصص LLP فى السنة t توقعات المديرين حول خسائر القروض القائمة على معلومات القروض والتى اصبحت متاخرة خلال السنة السابقة NPL_{t-1} او السنة الحالية ΔNPL_t، أو المتوقع ان تكون متاخرة فى المستقبل NPL_{t+1}. كما ترتبط مخصصات خسائر القروض ايضا بالقروض المعدومة (اى تحقق الخسارة) خلال السنة الحالية LCO_t، والمستقبلية LCO_{t+1}. وبذلك نتوقع أن تكون معاملات الانحدار α_1,α_2 α_3, α_4 ,α_5 ايجابية، بمعنى أن التغيرات السابقة والحالية والمستقبلية فى NPL ترتبط إيجابيًا مع مخصص LLP وكذلك ترتبط القروض المعدومة (الديون المعدومه) LCO إيجابيًا مع مخصص LLP وذلك لأن LCO توفر معلومات عن إمكانية التحصيل المستقبلي للقروض. ونظرا لأن هذه المتغيرات لا تتضمن المتغير الوهمى نوع البنك، فان معاملات انحدارها تعكس الارتباط بين مخصصات خسائر القروض وهذه المتغيرات فى البنوك التقليدية.

ولمقارنة الاعتراف بخسائر القروض عبر البنوك الاسلامية والتقليدية، تم اختبار التفاعل بين الخمسة متغيرات ومتغير IBS حيث يتوقع مبدئياً لهذا التحليل ان معاملات الانحدار $\alpha_6 IBS_t \times \Delta NPL_{t-}$ $_1+\alpha_7 IBS_t \times \Delta NPL_t + \alpha_8 IBS_t \times \Delta NPL_{t+1} + \alpha_9 IBS_t \times LCO_t + \alpha_{10} IBS_t \times LCO_{t+1}$ بالتتابع سوف تكون كلها ايجابية. إذ يتوقع أن تكون معاملات الانحدار $\alpha_{6,}\alpha_{7,}$ α_8إيجابية، أي ان البنوك الإسلامية تعترف بشكل أكبر وفي نفس الوقت بمخصص LLP بالنسبة للتغيرات في القروض المتعثرة NPL بالمقارنة بالبنوك التقليدية، وكذلك نتوقع ان يكون معاملا الانحدار α_{10} ،$\alpha_{9,}$ ايجابيين، اى ان البنوك الإسلامية تعترف بشكل أكبر وفي نفس الوقت بمخصص LLP بالنسبة للقروض المعدومة الحالية LCO والمستقبلية.

ويرجع هذا الى ميل البنوك ذات النسب الاعلى لراس المال لان تضع جانبا احتياطيات أكبر من خلال مخصصات الخسائر لنقل اشارة ايجابية عن وضعها المالى الاقوى، حيث تستطيع من خلال الاحتفاظ باحتياطى خسائر قروض أعلى تحمل تسريع الديون المعدومة بشكل أفضل، عندما لايزال احتياطى الخسائر فى مستوى اعلى. **وبالرغم أن نموذج (Nicholas et al., 2009) يتطلب بيانات سلسلة زمنية والذي يقيد حجم عينة الدراسة، الا انه يعد أكثر النماذج الملاءمة لقياس التحفظ في البنوك (Leventis et al., 2013).**

وبالنظر الى أن التحفظ لازال يفتقر إلى تعريف مقبول بالإجماع، كما تتضمن مؤشرات التحفظ أخطاء في القياس، لذلك تم استخدام طريقتين اضافيتين مختلفتين لقياس التحفظ المحاسبى الا وهما:**المقياس الثانى للتحفظ المحاسبى** فى القطاع المصرفى هو **نموذج التغيرات فى الارباح** لـ (Nichols et al., 2009) وفقاً للمعادلة:

$$\Delta NI_t=\alpha_0+\alpha_1 D\Delta NI_{t-1}+\alpha_2\Delta NI_{t-1}+\alpha_3\Delta NI_{t-1} * D\Delta NI_{t-1}+ \alpha_4 IBS_t+ \alpha_5 IBS_t* D\Delta NI_{t-1}+ \alpha_6 IBS_t* \Delta NI_{t-1}+ \alpha_7 IBS_t* \Delta NI_{t-1} * D\Delta NI_{t-1}+€.$$

حيث:

ΔNI_t: تشير الى التغير فى صافى الدخل من السنة t−1 الى t مقسوما على اجمالى اصول السنة t−1.

$D\Delta NI_{t-1}$: متغير ارشادى ياخذ القيمة 1 اذا كان ΔNI_{t-1} سلبية وصفراً بخلاف ذلك.

ويعتبر نموذج الانحدار الذاتى للتغيرات فى الارباح autoregression of earnings changes (انحدار للتغيرات فى ارباح الفترة الحالية ΔNI_t بالنسبة للتغيرات فى الفترة السابقة ΔNI_{t-1})، بالاضافة الى IBS: متغير وهمي يأخذ القيمة (1) لو بنك إسلامي و(صفر) بخلاف ذلك.

توقع الباحث ممارسات قياس محاسبى تتسم ببعض التحفظ من قبل البنوك. وبموجب التحفظ المشروط، نتوقع عدم تماثل فى وقتية الاعتراف بالمكاسب والخسائر الاقتصادية فى الارباح المحاسبية، اذ تحتاج المكاسب الاقتصادية لدرجه عالية من التحقق ليتم الاعتراف بها فى الدخل المحاسبى. لذلك فان زيادة الارباح تكون اكثر احتمالا لكى تكون اقل وقتية واكثر استمرارية، مما يشير الى ان α_2 يجب ان تكون ايجابية . كما توقع الباحث درجة اقل من القابلية للتحقق وبالتالى اعتراف اكثر وقتية بالخسائر الاقتصادية فى الدخل المحاسبى. لذلك فان الانخفاض فى الارباح اكثر احتمالا لان يكون مؤقتاً transitory بشكل اكبر (فعلى سبيل المثال، تكون الاخبار السيئة اكثر وقتية وتنعكس (تتغير) بشكل اسرع من الاخبار الجيدة)، وبالتالى يتم توقع معامل انحدار سلبى (α_3) فى التفاعل بين NI_{t-1} و $D\Delta NI_{t-1}$ للبنوك . وبمقارنة ممارسة التحفظ المحاسبى المشروط فى البنوك الاسلامية والتقليدية، تتوقع الدراسة ان تعرض البنوك الاسلامية اعترافاً اقل وقتية بالزيادة فى الارباح واعترافاً اكثر وقتية بالانخفاض

فى الارباح، وبالتالى يتوقع ان يكون لدى البنوك الاسلامية استمراريةpersistence اكبر عندما تزيد الارباح واستمرارية اقل عندما تنخفض الارباح مقارنة بالبنوك التقليدية. وعلى وجه التحديد، نتوقع ان يكون معامل انحدار α_6 ايجابياً ومعامل انحدار α_7 سلبياً.

المقياس الثالث للتحفظ المحاسبى، حيث تتبع الدراسة ما تبعته دراسة (Leventis et al., 2013) باستخدام نموذج (Ball and Shivakumar,2005). ونظراً لان ارتباط الأرباح سلبيًا بالتدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية يعد أقل وضوحًا في فترات الأخبار السيئة، والذى يرجع لعدم التماثل فى متطلبات التحقق عند الاعتراف بالمكاسب والخسائر فى الدخل، كما ان عدم التماثل فى الاعتراف بالارباح والخسائر يخلق ايضا عدم تماثل فى المستحقات، وبالتالى فان الخسائر الاقتصادية من المحتمل ان يتم الاعتراف بها بصورة وقتية من خلال المستحقات الاختيارية (المستحقات غير المحققة) بينما يتم الاعتراف بالمكاسب الاقتصادية عند تحققها، نظراً لحسابها وفقاً للاساس النقدى، مما يشير الى ان اى تعديلات فى التدفقات النقدية للفترة الحالية (ناشئة من اعادة تقييم القروض والاستثمارات الخطرة الاخرى من قبل البنك) يرتبط ايجابيا مع التعديلات الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعه. اذ ان الاعتراف الوقتى بالمكاسب والخسائر قائم على التدفقات النقدية المتوقعه وليست الفعلية التى يتم الوصول اليها من خلال المستحقات. وبالتالى يظل الاعتراف الوقتى بالمكاسب والخسائر مصدر العلاقة الايجابية بين المستحقات والتدفقات النقدية الحالية. إذ تكون هذه العلاقة اقوى فى حالة الخسائر.

ولاختبار عدم التماثل فى المستحقات وعلاقتها بنوع البنك يتم الاعتماد على نموذج الاعتراف غير المتماثل بالمستحقات السلبية وفقاً لدراسة كل من (Leventis et al., 2013;Manganeris et al., 2017) والذي لم يتم تصميمه ليلائم الصناعة المصرفية، ولكنه يستخدم في سياق القطاع المصرفى الأمريكي، ويعتمد على نموذج (Ball & Shivakumar, 2005) المعدل والذي يعبر عن المستحقات كدالة في التدفقات النقدية:

$$ACCR_{it}=\alpha_0+\alpha_1 OCF_{it}+\alpha_2 CFD_{it} + \alpha_3 OCF_{it}* CFD_{it}+ \alpha_4 IBS_t+ \alpha 5 IBS*OCF_{it}+\alpha 6 IBS*CFD_{it} + \alpha 7 IBS*OCF_{it}* CFD_{it}+€$$

حيث:

$ACCR_{it}$: إجمالي المستحقات مقاسه بالفرق بين صافى الدخل والتدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية مقسومة على إجمالي أصول السنة السابقة.

OCF_{it}: التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية مقسومة على إجمالي أصول السنة السابقة.

CFD_{it}: متغير وهمي يأخذ القيمة (1) اذا كانت التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية سلبية، وصفراً بخلاف ذلك.

ونتوقع ان يكون معامل الانحدار α_1 سلبياً. ويرجع ذلك للعلاقة السلبية بين المستحقات والتدفقات النقدية من الانشطة التشغيلية. وبموجب التحفظ المحاسبى نتوقع معامل انحدار α_3 ايجابى. واخيراً نتوقع ان ترتبط البنوك الاسلامية بممارسات تحفظ محاسبى أكبر من البنوك التقليدية وبالتالى نتوقع ان يكون معامل انحدار α_7 ايجابى ومعنوى. **ويتميز هذا المقياس بانه ليس مبنى على متغيرات السوق، وبالتالى لا يمكن اعتباره متحيز بسبب عدم كفاءة السوق.**

5-4-5- الاساليب الاحصائية المستخدمة لاختبار الفروض

تم استخدام الأساليب الإحصائية المعتادة فى توصيف البيانات من نسب مئوية ومتوسطات وانحراف معيارى والحد الأدنى والأعلى للتعرف على الخصائص الإحصائية لمتغيرات الدراسة، هذا الى جانب مصفوفه الارتباط التى توضح مدى الارتباط بين المتغيرات فى كل نموذج. ولاختبار فرض البحث تم استخدام تحليل الانحدار المتعدد لتقدير معلمات نماذج الانحدار سالفة الذكر وكذلك تحديد قيمة معامل تحديد لتحديد مقدار ما تفسره المتغيرات المستقله من تغيرات فى المتغير التابع وذلك بالاعتماد على طريقة تقدير ordinary least square(OLS) وتحليل التباين ANOVA لاختبار معنوية النموذج باستخدام F-TEST، ثم استخدام اختبار T-TEST لاختبار معنوية معاملات الانحدار.

5-4-6- نتائج اختبار فروض البحث

لاختبار فرض البحث والذي ينص على ان البنوك الإسلامية أكثر تحفظًا من البنوك التقليدية في ممارسات القياس المحاسبى من خلال النموذج التالى:

$$LLP_t=\alpha_0+\alpha_1\Delta NPL_{t-1}+\alpha_2\Delta NPL_t+\alpha_3\Delta NPL_{t+1}+\alpha_4 LCO_t+\alpha_5 LCO_{t+1}+\alpha_6 IBS+\alpha_7 IBS_t\times\Delta NPL_{t-1}+\alpha_8 IBS_t\times\Delta NPL_t+\alpha_9 IBS_t\times\Delta NPL_{t+1}+\alpha_{10} BS_t\times LCO_t+\alpha_{11} IBS_t\times LCO_{t+1}+\alpha_{12} GOV_t+\alpha_{13-15} CONTROL_t+\alpha_{16-19} YR\text{-}DUMMIES+e_t. \quad (1)$$

قام الباحث باحتساب بعض الاحصاءات الوصفية لبعض متغيرات النموذج كما هو موضح بالجدول رقم (1). اذ يتضح انخفاض الوسط الحسابى لمخصصLLP فى العينة حيث بلغ 0168. بانحراف معيارى 0175.، ومسموحات خسائر القروض فى بداية السنة LLA_{t-1} 0715. من اجمالى محفظة القروض بانحراف معيارى 1217.، والوسط الحسابى للتغير فى القروض المتعثرة – ΔNPL.0100 بانحراف معيارى118.، والديون المعدومه الحالية LCOt 0109. انحراف معيارى 296.، وهو ما يشير الى ضعف سياسة تقييم وتقدير المخاطر لدى بنوك العينه بالكامل.

جدول 1: الاحصاءات الوصفية

Correlations

			LLPt	ΔNPLt+1	ΔNPLt	ΔNPLt-1	LCOt+1	LCOt	LLAt-1	الاصول اجمالى size	lev المالى الرفع
Spearman's rho	LLPt	Correlation Coefficient	1.000	-.208-*	-.205-*	-.134-	.265**	.421**	.539**	.109	.022
		Sig. (2-tailed)	.	.015	.017	.119	.002	.000	.000	.207	.801
	ΔNPLt+1	Correlation Coefficient	-.208-*	1.000	.268**	.077	-.051-	-.178-*	-.469-**	.178*	-.155-
		Sig. (2-tailed)	.015	.	.002	.375	.557	.038	.000	.039	.072
	ΔNPLt	Correlation Coefficient	-.205-*	.268**	1.000	.241**	-.044-	-.161-	-.360-**	.221**	-.230-**
		Sig. (2-tailed)	.017	.002	.	.005	.613	.062	.000	.010	.007
	ΔNPLt-1	Correlation Coefficient	-.134-	.077	.241**	1.000	-.073-	-.088-	-.098-	.113	-.207-*
		Sig. (2-tailed)	.119	.375	.005	.	.400	.306	.256	.191	.016
	LCOt+1	Correlation Coefficient	.265**	-.051-	-.044-	-.073-	1.000	.376**	.149	.235**	.008
		Sig. (2-tailed)	.002	.557	.613	.400	.	.000	.083	.006	.923
	LCOt	Correlation Coefficient	.421**	-.178-*	-.161-	-.088-	.376**	1.000	.477**	.246**	.075
		Sig. (2-tailed)	.000	.038	.062	.306	.000	.	.000	.004	.385
	LLAt-1	Correlation Coefficient	.539**	-.469-**	-.360-**	-.098-	.149	.477**	1.000	-.167-	.270**
		Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000	.256	.083	.000	.	.052	.001
	الاصول اجمالى size	Correlation Coefficient	.109	.178*	.221**	.113	.235**	.246**	-.167-	1.000	-.291-**
		Sig. (2-tailed)	.207	.039	.010	.191	.006	.004	.052	.	.001
	lev المالى الرفع	Correlation Coefficient	.022	-.155-	-.230-**	-.207-*	.008	.075	.270**	-.291-**	1.000
		Sig. (2-tailed)	.801	.072	.007	.016	.923	.385	.001	.001	.

*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).
**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).
Observations No136

كما يعرض الجدول (2) مصفوفه سبيرمان Spearman's[16] والتى توضح معاملات الارتباط بين المتغيرات المستقلة فى النموذج السابق، حيث تشير نتائج التحليل الى وجود ارتباط ايجابى بين مخصص خسائر القروض LLP والديون المعدومة للسنة الحالية والسنة التالية، والذى يشير مبدئياً الى التحفظ فى الاعتراف بمخصصات خسائر القروض وهو ما يتفق مع ما توصل اليه (Nichols et al.,2009; Leventis et al.,2013) وكذلك مسموحات خسائر القروض للسنة السابقة وذلك (عند مستوى معنوية 1% او اقل). ومع ذلك فهناك ارتباط سلبي مع التغيرات الحالية والمستقبلية فى القروض المتعثرة (عند مستوى معنوية 5% او اقل)، والذي يمكن ارجاعه الى الطبيعه غير التقديرية فى اعداد القروض المتعثره نظراً للاعتماد على نموذج الخسائر الفعليه عند اعداد المخصصات والذي لا يسمح باعداد مخصصات لخسائر القروض الا عند تحققها.

[16] يجدر الاشارة الى انه تم اجراء اختبارات اعتدالية التوزيع TESTS of Normality المتمثلة فى Kolmogorov-smirnov, Shapiro-wilk والتى اجمعت على أن بيانات العينة لا تتبع التوزيع المعتدل الطبيعى مما دفع الباحث الى استخدام الاختبارات اللامعلمية المتمثله فى مصفوفة الارتباط Spearman's rho لتحديد معاملات الارتباط بين المتغيرات المستقلة ، كما تتطلبة المتغيرات ذات البيانات الكمية غير القابله للترتيب مثل نوع البنك والمتغير الرقابى حجم مكتب المراجعه اجراء Mann-Whitney, wilcoxon Test، بالاضافة لاجراء اختبار kruskal-wallis test لاختبار مدى ارتباط متغير الزمن بمتغيرات الدراسة وقد اتضح وجودارتباط معنوى للزمن بمتغيرات الدراسة ما عدا المتغير الرقابى المتمثل فى الرفع المالى.

جدول 2: معاملات ارتباط Spearman's بين متغيرات الدراسة عن الفتره من 2013 حتى 2016

Correlations

			LLPt	ΔNPLt+1	ΔNPLt	ΔNPLt-1	LCOt+1	LCOt	LLAt-1	size الاصول اجمالى	lev المالى الرفع
Spearman's rho	LLPt	Correlation Coefficient	1.000	-.208-*	-.205-*	-.134-	.265**	.421**	.539**	.109	.022
		Sig. (2-tailed)	.	.015	.017	.119	.002	.000	.000	.207	.801
	ΔNPLt+1	Correlation Coefficient	-.208-*	1.000	.268**	.077	-.051-	-.178-*	-.469-**	.178*	-.155-
		Sig. (2-tailed)	.015	.	.002	.375	.557	.038	.000	.039	.072
	ΔNPLt	Correlation Coefficient	-.205-*	.268**	1.000	.241**	-.044-	-.161-	-.360-**	.221**	-.230-**
		Sig. (2-tailed)	.017	.002	.	.005	.613	.062	.000	.010	.007
	ΔNPLt-1	Correlation Coefficient	-.134-	.077	.241**	1.000	-.073-	-.088-	-.098-	.113	-.207-*
		Sig. (2-tailed)	.119	.375	.005	.	.400	.306	.256	.191	.016
	LCOt+1	Correlation Coefficient	.265**	-.051-	-.044-	-.073-	1.000	.376**	.149	.235**	.008
		Sig. (2-tailed)	.002	.557	.613	.400	.	.000	.083	.006	.923
	LCOt	Correlation Coefficient	.421**	-.178-*	-.161-	-.088-	.376**	1.000	.477**	.246**	.075
		Sig. (2-tailed)	.000	.038	.062	.306	.000	.	.000	.004	.385
	LLAt-1	Correlation Coefficient	.539**	-.469-**	-.360-**	-.098-	.149	.477**	1.000	-.167-	.270**
		Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000	.256	.083	.000	.	.052	.001
	size الاصول اجمالى	Correlation Coefficient	.109	.178*	.221**	.113	.235**	.246**	-.167-	1.000	-.291-**
		Sig. (2-tailed)	.207	.039	.010	.191	.006	.004	.052	.	.001
	lev المالى الرفع	Correlation Coefficient	.022	-.155-	-.230-**	-.207-*	.008	.075	.270**	-.291-**	1.000
		Sig. (2-tailed)	.801	.072	.007	.016	.923	.385	.001	.001	.

*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

Observations No136

يوضح الجدول رقم (3) ان قيمة احصائية الاختبار F لنموذج مخصصات خسائر القروض ككل كانت معنوية وان قيمة معامل التحديد adj R^2.49. كما يوضح الجدول نتائج نموذج الانحدار ومعنوية معلمات الانحدار للمتغيرات المستقلة. واتفاقاً مع (Leventis et al.,2013)، اظهرت النتائج ان $\alpha_2\Delta NPL_t$ كانت سلبية وذلك (عند مستوى معنوية1% او اقل) مما يشير الى انخفاض اعتراف البنوك التقليدية بمخصصات خسائر القروض فى الوقت المناسب بالنسبة للتغيرات الحالية فى القروض المتعثرة NPL، مما قد يشير الى انخفاض التحفظ المحاسبى فى البنوك التقليدية فى سياستها بالنسبة للقروض المتعثرة، أو انها تميل للاعتراف بمخصصات خسائر القروض فقط عند تحققها بالكامل. وعلى غرار دراسة (Manganaris et al.,2017) لم تكن المعلمات α_5LCO_{t+1}, $\alpha_3\Delta NPL_{t+1}$ معنوية، وكذلك الحال فى البنوك الاسلامية لم تكن المعلمات $\alpha_7IBS_t\times\Delta NPL_{t-1}+\alpha_8IBS_t \times \Delta NPL_t +\alpha_9IBS_t\times \Delta NPL_{t+1}$ معنوية. ويشير ذلك الى عدم وجود تحفظ محاسبى فى البنوك التقليدية والاسلامية من خلال الاعتراف بمخصصات قروض فى الوقت المناسب مع التغيرات فى القروض المتعثرة السابقة والحالية والمستقبلية.

ومع ذلك فقد تم التوصل الى ان α_4LCO_t معنوية وايجابية (عند مستوى معنوية 1% او اقل). مما يشير الى وجود تحفظ محاسبى. كما تم التوصل الى $\alpha_{10}\ IBS_t \times LCO_t$ معنوية ولكنها سلبية مما يشير

الى انخفاض التحفظ المحاسبى من خلال الاعتراف بمخصص LLP اقل بالنسبة للديون المعدومه فى الفترة الحالية فى البنوك الاسلامية عنه فى البنوك التقليدية.

كما تم ملاحظة، ان متغير LLA_t-1 α_{13} كان ايجابياً (عند مستوى معنوية 5% او اقل)، مما يشير الى اعتراف البنوك على مستوى العينة ككل بمسموحات خسائر قروض أكبر اى الى تحفظ مشروط أعلى فى كل البنوك والذي يظهر فى تدفقات الارباح المفصح عنها الى قائمة المركز المالى.

جدول 3: نتائج تحليل الانحدار للمعادلة رقم (1)

Model	Adjusted R Square	F
1	.499	8.463

Model		Standardized Coefficients Beta	T	Sig.
1	(Constant)		-1.172-	.244
	ΔNPLt+1	-.219-	-1.943-	.054
	ΔNPLt	-.471-	-3.425-	.001
	ΔNPLt-1	-.097-	-1.148-	.253
	LCOt	1.414	6.238	.000
	LCOt+1	-.072-	-.891-	.375
	IBS	.195	2.072	.040
	IBSt×ΔNPLt-1	-.142-	-2.071-	.041
	IBSt × ΔNPLt	.330	2.529	.013
	IBSt× ΔNPLt+1	-.023-	-.316-	.753
	IBSt× LCOt+1	.099	1.087	.279
	BSt× LCOt	-1.334-	-5.346-	.000
	LLAt-1	.292	3.382	.001
	Size	-.060-	-.862-	.390
	Lev	-.002-	-.027-	.978
	Audit	.096	1.530	.129

تتكون عينة الدراسة من 136 مشاهدة منها 64مشاهدة للبنوك الاسلامية و72مشاهدة للبنوك التقليدية وتغطى فترة الدراسة من عام 2013حتى عام 2016. **المتغيرات**: LLPt : تشير الى مخصص خسائر القروض للسنة t مقسومة على اجمالى القروض فى نهاية السنة t-1.

ΔNPLt : تشيرالى القروض المتعثره NPL الى اجمالى القروض فى نهاية السنة t ناقص القروض المتعثرة NPL الى اجمالى القروض فى نهاية السنة t-1 . LCOt : تعكس الى الديون المعدومة LCO عن السنة t مقسوما على اجمالى القروض فى نهاية السنة t-1 .

IBS: متغير وهمي يأخذ القيمة (1)اذ كان بنكاً إسلامياً و(صفر) بخلاف ذلك..GOV: متغير الحوكمة حجم منشاءت المراجعة، Control: ثلاثة متغيرات رقابية وهى الرفع المالى LEV للبنك، وحجم البنك SIZE، و LLA_t-1 : مسموحات خسائر القروض فى نهاية السنة t-1 على اجمالى القروض فى نهاية السنة t-1.

تحليلات الحساسية الخاصة باستخدام مقياسين اخرين للتحفظ المحاسبى

النموذج1A (عدم التماثل فى وقتية الاعتراف بالمكاسب والخسائر الاقتصادية فى الارباح المحاسبية)

$$\Delta NI_t=\alpha 0+\alpha 1 D\Delta NI_{t-1}+\alpha 2\Delta NI_{t-1}+\alpha 3\Delta NI_{t-1} * D\Delta NI_{t-1}+ \alpha_4 IBS_t+ \alpha_5 IBS_t* D\Delta NI_{t-1}+ \alpha_6 IBS_t* \Delta NI_{t-1}+ \alpha_7 IBS_t* \Delta NI_{t-1} * D\Delta NI_{t-1}+€.$$

بالاعتماد على نماذج تحليل الانحدار المعممة Generalized linear models للتخلص من اثار الارتباط الخطي، تم اجراء اختبار Omnibus test لتحديد مدى معنوية النموذج ككل باستخدام احصائية الاختبار Likelihood ratio chi–square والتى اشارت الى معنوية النموذج. كما تم اجراء اختبار للحكم على مدى معنوية معلمات الانحدار للمتغيرات المستقلة باستخدام احصائية الاختبار wald chi– square.

وبالنظر الى معنوية معلمات الانحدار للمتغيرات المستقلة يظهر الجدول رقم (4) نتائج نموذج الانحدار، والتى اشارت الى انه على العكس من النتائج التى توصل اليها (Nichols et al., 2009)، تشير النتائج الى انخفاض استمرارية الزيادة فى الأرباح، حيث α_2 اقل من الصفر والذى قد يرجع الى تقارب نسب قيم التغير فى صافى الدخل للسنه السابقة ΔNIt–1 44.1% للتغير سالب مقابل 55.9% التغير الموجب فى صافى الدخل كما هو موضح بالجدول 5. كما لا يرتبط الانخفاض فى الارباح بشكل قوى مع الانعكاسات فى الارباح earnings reversals فى الفترات المقبلة بمعنى أن الانخفاض فى الارباح ليس مؤقتاً حيث α_3 أكبر من الصفر مما يعنى ان هناك تماثل وليس عدم تماثل فى استمرارية الاخبار السارة وغير السارة.

ويشير ذلك الى عدم وجود دليل على التحفظ المشروط من خلال عدم تماثل فى وقتية الاعتراف بالمكاسب والخسائر الاقتصادية فى الارباح المحاسبية لعينة البنوك التقليدية. وبمقارنة البنوك التقليدية بالبنوك الاسلامية، تم التوصل الى ان المعلمات α_6,α_7 غير معنوية. وقد يرجع ذلك الى ما توصل اليه (Andreou et al., 2017) بان المعالجة المحاسبية لمحفظة خسائر القروض فى قائمة الدخل تعتبر مقياساً للتحفظ المحاسبي وليس من خلال بنود قائمة الدخل الأخرى بخلاف القروض التي تحدد الأرباح قبل المخصصات. ويشير هذا إلى أنه أما إن تكون سلطة التقدير على البنود الأخرى لقائمة الدخل محدودة بشكل أكبر أو أن المستثمرين يجدون أنه من الاسهل لهم تتبع المعالجة المحاسبية للبنود الاخرى بخلاف القروض. كما يعزى الباحث هذه النتائج ايضاً للظروف الاقتصادية والسياسية التى كانت تمر بها الدول العربية خلال فترة الدراسة.

جدول 4: نتائج تحليل الانحدار للنموذج 1A

Parameter	B	Wald Chi-Square	Sig.
(Intercept)	.002	.420	.517
[DΔNIt-1=0]	.001	.829	.363
[DΔNIt-1=1]	0[a]	.	.
ΔNIt-1	-.407-	4.341	.037
ΔNIt-1 * DΔNIt-1	.407	4.060	.044
[البنك نوع=0]	-.005-	2.707	.100
[البنك نوع=1]	0[a]	.	.
[IBS*DΔNIt-=.00]	.003	.617	.432
[IBS*DΔNIt-=1.00]	0[a]	.	.
IBS*ΔNIt-1	-.232-	.365	.546
IBS*ΔNIt-1 * DΔNIt-11	.012	.001	.978
(Scale)	.000[b]		

تتكون عينة الدراسة من 136 مشاهدة منها 64مشاهدة للبنوك الاسلامية و72مشاهدة للبنوك التقليدية و تغطى فترة الدراسة من عام 2013حتى عام 2016. **المتغيرات** ΔNIt: التغير فى صافى الدخل من السنة t-1 الى السنة t مقسوما على اجمالى الاصول فى نهاية السنة t، DΔNIt-1: متغير ارشادى ياخذ القيمة 1 لو ΔNIt-1 سلبى وصفر بخلاف ذلك، IBS: متغير وهمي يأخذ القيمة (1) لو بنك إسلامي و(صفر) بخلاف ذلك.

جدول 5

DΔNIt-1

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	0	76	55.9	55.9	55.9
	1	60	44.1	44.1	100.0
	Total	136	100.0	100.0	

النموذج 1B(الاعتراف غير المتماثل بالمستحقات السلبية)

$$ACCR=\alpha_0+\alpha_1 OCF_{it}+\alpha_2 CFD_{it}+\alpha_3 OCF_{it}* CFD_{it}+\alpha_4 IBS_t+\alpha_5 IBS*OCF_{it}+\alpha_6 IBS*CFD_{it}+\alpha_7 IBS*OCF_{it}* CFD_{it}+€$$

بالاعتماد على نماذج تحليل الانحدار المعممة Generalized linear models للتخلص من اثار الارتباط الخطي، تم اجراء اختبار Omnibus test لتحديد مدى معنوية النموذج ككل باستخدام احصائية الاختبار Likelihood ratio chi-square والتى اشارت الى معنوية النموذج، ثم تم اجراء اختبار للحكم على مدى معنوية معلمات الانحدار للمتغيرات المستقلة باستخدام احصائية الاختبار wald chi-square.

وبالنظر الى معنوية معلمات الانحدار للمتغيرات المستقلة يظهر الجدول رقم (6) نتائج نموذج الانحدار. وتشير النتائج الى ان α_1 سلبية (عند مستوى معنوية 1% او اقل). اى ان هناك علاقة سلبية بين المستحقات والتدفقات النقدية من الانشطة التشغيلية. وكما توقع الباحث كانت α_3 ايجابية (عند مستوى

معنوية 1% او اقل)، والتى توضح العلاقة الايجابية بين المستحقات والتدفقات النقدية فى فترات الاخبار السيئة (اى ان الاستحقاقات السلبية أكثر احتمالا فى فترات التدفقات النقدية السلبية).

وتتفق هذه النتائج مع ما توصل اليه (Leventis et al.,2013) من وجود عدم تماثل فى الاعتراف بخسائر غير محققة أكبر من خلال الاستحقاقات مقارنه بالمكاسب غير المحققة. ويشير ذلك الى قيام مدراء البنوك باستخدام الحكم المهنى فى اداره الاستحقاقات بطريقة تعمل على الاعتراف الوقتى بالخسائر الاقتصادية فى القوائم المالية بغرض نقل المعلومات الى السوق وليس بصورة انتهازية مما يشير الى اتباع سياسة التحفظ المحاسبى. وبمقارنة البنوك التقليدية بالبنوك الاسلامية، تم التوصل الى ان معامل الانحدار α_7 كان سلبياً (عند مستوى معنوية 1% او اقل)، مما يشير الى ان البنوك الاسلامية تعرض مستوى اقل من التحفظ المحاسبى مقارنة بالبنوك التقليدية. وتتفق هذه النتائج مع النموذج الاول والاساسى لاختبار الفرض.

جدول 6: نتائج تحليل الانحدار للنموذج 1B

Parameter	B	Wald Chi-Square	Sig.
(Intercept)	.007	4.184	.041
OCF/TAt-1	-1.094-	1934.121	.000
[CFD=0]	.010	6.041	.014
[CFD=1]	0[a]	.	.
[CFD=0] * OCF/TAt-1	.094	13.960	.000
[CFD=1] * OCF/TAt-1	0[a]	.	.
[IBS=0]	.012	10.128	.001
[IBS=1]	0[a]	.	.
[IBS=0] * OCF/TAt-1	.102	12.043	.001
[IBS=1] * OCF/TAt-1	0[a]	.	.
[CFD=0] * [IBS=0]	-.005-	.421	.516
[CFD=0] * [IBS=1]	0[a]	.	.
[CFD=1] * [IBS=0]	0[a]	.	.
[CFD=1] * [IBS=1]	0[a]	.	.
[CFD=0] * [IBS=0] * OCF/TAt-1	-.113-	7.295	.007
[CFD=0] * [IBS=1] * OCF/TAt-1	0[a]	.	.
[CFD=1] * [IBS=0] * OCF/TAt-1	0[a]	.	.
[CFD=1] * [IBS=1] * OCF/TAt-1	0[a]	.	.
(Scale)	.001[b]		

تتكون عينة الدراسة من 204 مشاهدة منها 96مشاهدة للبنوك الاسلامية و108مشاهدة للبنوك التقليدية وتغطى فترة الدراسة من عام 2012حتى عام 2017. **المتغيرات**:ACCRi,t إجمالي المستحقات مقاسه بالفرق بين صافي الدخل والتدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية مقسومة على إجمالي أصول السنة السابقة. OCFi,t النفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية مقسومة على إجمالي أصول السنة السابقة Lagged total Assets. CFDi,t متغير وهمي يأخذ القيمة (1) لو التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية سلبية و(صفر) بخلاف ذلك.

5-5 الخلاصة والتوصيات ومجالات البحث المقترحة

تبرز الدراسة الحالية اهمية الاعتراف الوقتى بالخسائر كاحد اوجة التحفظ فى الخيار المحاسبى، وتوفر نموذج هام على كيف واين يمكن ان يكون مفهوم التحفظ اكثر وضوحاً فى الاطار المفاهيمى، وبذلك تساهم الدراسة فى مساعدة واضعى المعايير وصانعى السياسات فى الرقابة على والتنظيم للقطاع المصرفى، اذ اشار العديد من الدراسات الى الدوافع غير الملائمة التى وجهها مقرضوا البنوك فى تفاقم الازمة المالية العالمية وان البنوك التى اتخذت ترتيبات محاسبية اكثر تحفظاً كانت الاقل تاثرا بالازمة.

وبناء على نتائج الدراسة التطبيقية، تم رفض فرض البحث بان البنوك الإسلامية أكثر تحفظًا من البنوك التقليدية في ممارسات القياس المحاسبى. اذ تم التوصل الى ادلة تجريبية تشير الى ممارسة البنوك التقليدية لمستوى من التحفظ المحاسبى اعلى من البنوك الاسلامية يتبين من خلال اعتراف اكبر واكثر وقتية بمخصصات خسائر قروض بالنسبة للتغيرات فى الديون المعدومة بالاضافة الى استخدام الحكم المهنى فى التقدير المحاسبى للمستحقات للتاكيد على وقتية الاعتراف بالاخبار السيئة. وترجع هذه النتائج الى مقاييس القائمة على المستحقات لقياس التحفظ والعديد من اختبارات الحساسية.

وتتفق هذه النتائج مع الراى القائل بأن المقصود بالتحفظ في المحاسبة الإسلامية ليس اختيار الطرق المحاسبية التي لها أقل تأثير مرغوب من قبل الملاك. ولكن الاتجاه بشكل اكبر يكون نحو اختيار الطرق المحاسبية ذات التأثير الأكثر ملاءمة على المجتمع. فهم يعتقدون أن من الأفضل المبالغة فى الأرباح (ضد التحفظ) لدفع زكاة أكبر من أجل مصلحة المجتمع.

وتعتبر النتائج بذلك ذات قيمة هامة لمدراء البنوك والمنظمين للقطاع المصرفى على حد السواء، حيث يكون لمديرين البنوك دوافع قوية لممارسة التحفظ المحاسبى فى التقرير المالى لتجنب تكاليف التقاضى المستقبلية المحتمله من اصدار معلومات مضلله للسوق، كما يرى المنظمين للصناعه المصرفية ان التحفظ المحاسبى يمكنه تخفيض مخاطر المودعين(من خلال مخصصات خسائر القروض) والمخاطر العامة على حد السواء، وبذلك يمكن اعتبار التحفظ المحاسبى الية تنظيمية تحفظية لمراقبة المستوى الحقيقى لتعرض البنك للمخاطر ومتى يكون التدخل ضرورى.

وفى ضوء حدود البحث واهدافه يوصى الباحث بما يلى:

- ضرورة العمل على تخفيض التعارض بين الأهداف التنظيمية المتحفظة وأهداف المعايير المحاسبية الموضوعة، اذ تتطلب الجهات التنظيمية المصرفية اتخاذ مقاييس استباقية أو تطلعية تجاه إعداد المخصصات والتي تتضمن الاحتفاظ بدرجة كافية (أو مرتفعة) من مخصصات LLPs حتى عندما خطر الائتمان المتوقع يبدو منخفض لذلك يوصى الباحث بضرورة الاسرع فى تطبيق معيار IFRS9

والذى يتطلب تطبيق نموذج الخسائر المتوقعة للاعتراف والقياس بمخصصات (LLA) LLP، ويسمح هذا النموذج بتقدير الأحداث المستقبلية المحتملة، وبالتالي يمنح المديرين مساحة أكبر للتقدير عن نموذج الخسائر الفعلية و درجة اكبر من التحفظ المحاسبى.

- كما تعد الدراسة ذات فائدة لهيئات وضع المعايير، حيث هناك جدل ونقاشات قائمة فيما يتعلق بتحديد المعايير المحاسبية المدى الذي يجب أن يستخدم به التحفظ المحاسبي في التقرير المالي، والذي يجب أن تتضمنه GAAP، حيث حديثًا قام FASB/IASB بإزالة مبادئ التحفظ من الإطار المفاهيمي المشترك حيث FASB/IASB,2010 يروا أن التحفظ يؤدي للتحيز في التقرير المالي ويزيد عدم تماثل المعلومات، في حين تشير الدراسة إلى أن التحفظ المحاسبي يرتبط أقل بالاحتفاظ الادارة بالأخبار السيئة ويخفض خطر انهيار أسعار الأسهم ويزيد رفاهية المستثمرين.

وفى ضوء ما سبق ترى الباحثة أن هناك العديد من المجالات البحثية المستقبلية على النحو التالى:

- تاثير التحفظ المحاسبى فى معالجة مخصصات خسائر القروض خلال المراحل المختلفة من دورة الاقراض على مخاطر انهيار اسعار الاسهم.
- تاثير القدرة التنبوية لمخصصات خسائر القروض على دوافع التبنى و الالزام بالمعايير الدولية لاعداد التقارير المالية.
- مدى طبيعه العلاقة بين التحفظ المشروط والتحفظ من خلال المستحقات والدور التقيمى فى ظل المعايير الحالية لاعداد التقارير المالية.
- تاثير مستوى التحفظ المحاسبى فى السياسات المحاسبية على جودة الافصاح عن المعلومات المالية فى البنوك.

المراجع

Abdelsalam ,O, P.Dimitropoulos, M.Elnahass,and S.Leventis,2016, Earnings management behaviors under different monitoring mechanisms: The case of Islamic and conventional banks, **Journal of Economic Behavior and Organization**,pp:1-19.

Al Attar,M, A. F. Altal and H. Y. Ali,2016, Measuring the Conservatism Level in the Accounting Policies and ItsEffect on the Financial Information Disclosure Quality in theJordanian Commercial Banks, **Journal of Management and Sustainability**; Vol. 6, No. 3,pp:1-15.

Al-Abbad, A,**2016** Accounting Conservatism in Islamic Banking, **International Review of Accounting**, **Banking and Finance**, Vol 8, No. 1, , Pp 32-53.

Almutairi, A.R, and M. A. Quttainah, 2019, Corporate governance and accounting conservatism, in Islamic banks, **Thunderbird International Business Review**, PP.1-20

Aminu,L,and S. U. Hassan,2017, accounting conservatism and financial performance of nigerian deposit money banks: an analysis of recent economic recession, **Scholedge International Journal of Business Policy and Governance**, Vol.04, Issue 12 , Pp: 124-135 .

Andreou ,P, I. Cooper, C Louca, and D. Philip,2017, Bank loan loss accounting treatments , cred it cycles and crash risk, **The British Accounting Review** .pp: 1-19.

Andreou, P.C,2016, Corporate Governance and Firm-specific Stock Price Crashes, **European Financial Management**, Vol. 22, No. 5,pp, 916–956.

Ardiansyah, M,2022,ACCOUNTING CONSERVATISM IN THE PERSPECTIVE OF POSITIVE ACCOUNTING THEORY: A STUDY OF ISLAMIC BANKING IN INDONESIA, **Asian Economic and Financial Review**,Vol. 12, No. 6,pp: 380-396.

Barth,M.E and W.R Landsman,2010, How do financial reporting contribute to the financial crisis ?, **European Accounting Review**,3.PP:399-423.

Bushman, R.M,and C.M. Williams,2012, Accounting discretion, loan loss provisioning, and discip line of Banks' risk-taking, **Journal of Accounting and Economics**,pp1-18.

Cohen ,L.J, M.Cornett,A. J. Marcus,and H. Tehranian,2014, Bank Earnings Management and Tail Risk during the Financial Crisis, **Journal of Money**, **Credit and Banking**, Vol. 46, No. 1,pp:1-27.

Ha, J,2020, Bank accounting conservatism and bank loan quality,**Journal of Business Finance&Accounting**,pp:49-532

Huang, W,2021, Does banking deregulation affect accounting conservatism?, **Journal of Accounting and Public Policy**, pp:1-23.

Kanagaretnam,K, C.Lim, and G.Gerald,2014, Effects of international institutional factors on earnings quality of banks, **Journal of Banking and Finance**, pp: 87–106.

Kim ,J .B,and L. Zhang,2016, Accounting Conservatism and Stock Price Crash Risk Firm-level Evidence, **Contemporary Accounting Research** Vol. 33 No. 1, pp. 412–441.

Leventis .S, P.Dimitropoulos, and S.Ansah,2013, Corporate Governance and Accounting Conservatism: Evidence from the Banking Industry, **An International Review**, pp: 264–286.

Lim,C, E. Lee, A. Kausar,and M.Walker,2014, Bank accounting conservatism and bank loan pricing, **J**. **Account**. **Public Policy**, pp: 260–278.

Măciucă, G, E. Hlaciuc,and A. Ursache,2015, The role of prudence in financial reporting: IFRS versus Directive 34,**Procedia Economics and Finance** 32,pp 738 – 744.

Manganaris, P , E. Beccalli,and P. Dimitropoulos ,2017, Bank transparency and the crisis, **The British Accounting Review**,pp:1-17.

Manganaris, P, C.Spathis,and A. Dasilas,2015, The effects of mandatory IFRS adoption and conditional conservatism on European bank values, **Journal of International Accounting**, **Auditing and Taxation**, pp: 72–81.

Molenaar J.A,2009, Accounting Conservatism and Earnings Management in the Banking Industry The effect of discretionary loan loss provisions on conditional accounting conservatism, **Master's Thesis Accounting**, **Auditing and Control FEM 11032**,**Erasmus School of Economics**,pp:1-87.

Nichols, C, J.Wahlen,and M. Wieland,2008, Publicly traded versus privately held: implications for conditional conservatism in bank accounting, **Review of Accounting Studies**,pp:8-122.

Rahim,A,and A. Rahman, 2003,Accounting regulatory issues on investments in Islamic bonds, **International Journal of Islamic Financial Services**, Vol.4, No.4,pp:1-11.

Rahim,A,and A. Rahman,2007, pre-requisites for effective integration of *zakah* into mainstream islamic financial system in malaysia, ***Islamic Economic Studie***, Vol. 14, No. 1 and 2pp:91-106.

Rosdini,D and N. P.G. Fildzah,2019, Comparison of conservatism in islamic and conventional banks in indonesia and malaysia, **Jurnal Manajemen**,Vol. XXIII, No. 02, PP. 239-256.